

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990 _ 2022)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذة المشرفة

د. جودي ليلي

من إعداد الطالبة:

- تلي عائشة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة	الرقم
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر(أ)	- د.كرامة مروة	01
بسكرة	مشرفا	- أستاذ محاضر(أ)	- د.جودي ليلي	02
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر(أ)	- د.مياح نذير	03

السنة الجامعية: 2024 - 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990 _ 2022)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذة المشرفة
د. جودي ليلي

من إعداد الطالبة:
- تلي عائشة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة	الرقم
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر(أ)	- د.كرامة مروة	01
بسكرة	مشرفا	- أستاذ محاضر(أ)	- د.جودي ليلي	02
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر(أ)	- د.مياح نذير	03

السنة الجامعية: 2024 - 2025

شكر وعرّفان

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي المشرفة على ما قدّمته لي من توجيهات علمية دقيقة، وملاحظات قيّمة ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة، وعلى صبرها ومساندتها لي في مختلف مراحل هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة القسم على ما بذلوه من جهد طيلة فترة التكوين، وعلى ما قدموه من علم ومعرفة كان لها الأثر الكبير في إثراء رصيدي الأكاديمي.

وكل التقدير لزملائي وأصدقائي الذين كانوا سندًا لي، ولعائلي الكريمة التي وفرت لي الدعم المعنوي والمادي، وكانت خير معين لي طوال مساري الجامعي.

فلكم مني جميعًا أسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام.

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)، باستخدام منهج تحليلي يجمع بين الوصف الكمي والنمذجة القياسية من خلال نموذج ARDL. تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتحديد فترات الإبطاء المثلى، ثم تقدير النموذج في الأجلين القصير والطويل. أظهرت النتائج عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، مع غياب التأثير المعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير أيضاً. كما أثبتت اختبارات التشخيص صلاحية النموذج للاعتماد عليه في التفسير والتحليل.

وتوصّلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لم تُحدث أثراً فعّالاً على ميزان المدفوعات، مما يتطلب إعادة توجيهها نحو قطاعات إنتاجية تُعزز الاستقرار الخارجي.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، الجزائر، نموذج ARDL، العلاقة قصيرة الأجل، العلاقة طويلة الأجل.

summary:

This study aims to assess the impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Algeria's Balance of Payments (BOP) during the period 1990–2022. A hybrid methodology combining descriptive and econometric analysis was applied using the ARDL model. After testing for stationarity and selecting optimal lags, the model was estimated in both the short and long run. The results showed no long-run cointegration between FDI and BOP and no significant short-run effect either. Diagnostic tests confirmed the model's statistical robustness and reliability. **The study concludes that FDI inflows have not significantly influenced the BOP, highlighting the need to redirect them toward productive sectors that promote external stability.**

Keywords:

Foreign Direct Investment, Balance of Payments, Algeria, ARDL model, Short-run Relationship, Long-run Relationship.

الفهرس العام

Erreur ! Signet non défini.	شكر وعرفان
Erreur ! Signet non défini.	إهداء
Erreur ! Signet non défini.	ملخص الدراسة.
Erreur ! Signet non défini.	فهرس المحتويات.
Erreur ! Signet non défini.	فهرس الجداول
Erreur ! Signet non défini.	فهرس الأشكال.
Erreur ! Signet non défini.	مقدمة.
Erreur ! Signet non défini.	إشكالية الدراسة :
Erreur ! Signet non défini.	الدراسات السابقة :
Erreur ! Signet non défini.	فرضيات الدراسة
Erreur ! Signet non défini.	منهجية الدراسة
Erreur ! Signet non défini.	أسباب اختيار الموضوع
Erreur ! Signet non défini.	أهداف الدراسة
Erreur ! Signet non défini.	هيكل الدراسة
Erreur ! Signet non défini.	الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات
	non défini.
Erreur ! Signet non défini.	المبحث الأول : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الأول : تعريف و أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر ...
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الثاني : أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.....
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الرابع : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : عموميات حول ميزان المدفوعات **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول :تعريف ميزان المدفوعات **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : أهمية وأهداف ميزان المدفوعات **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : عناصر ميزان المدفوعات : **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الرابع : أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته : **Erreur ! Signet non**

défini.

خاتمة الفصل **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الثاني :دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة

2022_1990 **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر **Erreur ! Signet**

non défini.

المطلب الأول :الجانب القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر **Erreur ! Signet**

non défini.

المطلب الثاني : واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة 2022_1990

..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثالث : تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 _ 2022 **Erreur !**

Signet non défini.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري

..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الأول : الإطار النظري لدراسة القياسية **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني : الإطار التطبيقي لدراسة القياسية **Erreur ! Signet non défini.**

خلاصة الفصل **Erreur ! Signet non défini.**

الحامة..... **Erreur ! Signet non défini.**

قائمة الجداول

والاشكال

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1 : يوضح تسجيل حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.....
- الجدول رقم 2 : يوضح تسجيل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل.....
- جدول رقم 3 : يوضح تطورات رصيد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1990 - 2022
- جدول رقم 4 : يوضح تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990_2022.....
- جدول رقم 5 : يوضح تطوير حساب رأس المال لميزان المدفوعات 1990_2022.....
- جدول رقم 6 : يوضح تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري 1990_2022.....
- الجدول رقم 7 : يوضح تحليل اختبار السكون
- جدول رقم 8 : اختبار فترات الإبطاء لنموذج - ARDL الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
- جدول رقم 9 : نتائج اختبار فترات الإبطاء لمتغير ميزان المدفوعات (BOP)
- الجدول رقم 10 : يوضح تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL العلاقة في الأجل القصير.....
- الجدول رقم 11 يوضح مؤشرات جودة النموذج.....
- الجدول 12 يوضح تحليل اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات BOUND TEST

قائمة الأشكال :

رسم توضيحي 1 : المنحنى البياني لتطوير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1990_2022.....

رسم توضيح 2: منحنى بياني لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2022_1990.....

رسم توضيحي رقم 3 : رسم بياني حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2022_1990.....

رسم توضيحي رقم 4 : الرسم البياني لرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري 2022_1990.....

الشكل 5: مراحل منهجية الدراسة.....

الشكل رقم 6 : يوضح تحليل اختبار التوزيع الطبيعي للمخلفات.....

الشكل رقم 7 : يوضح اختبار استقرار النموذج.....

الشكل رقم 8 : يوضح تحليل استقرار النموذج CUSUM SQ test.....

• جدول الملاحق :

1. اختبار السكون جذر الوحدة Unit Root Test.....
2. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL العلاقة في الأجل القصير.....
3. مؤشرات جودة النموذج
4. اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات BOUND TEST.....
5. نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL العلاقة في الأجل القصير

مقدمة

تمهيد

مع مطلع القرن العشرين، ورغم أن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تُعد قديمة نسبيًا، إلا أنها بدأت تبرز بوضوح أكبر بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها محل اهتمام واسع من قبل الاقتصاديين وصناع القرار. ويكمن السبب في تصاعد هذا الاهتمام في كون الاستثمار الأجنبي المباشر يُمثل أحد البدائل التمويلية التي تلجأ إليها العديد من الدول لمواجهة عجز تمويل مشاريعها الاستثمارية، خاصة في ظل تراجع فرص التمويل التقليدي.

ورغم الأهمية التي يكتسبها هذا النوع من الاستثمار، فإن الاستفادة منه لا تكون ممكنة بنفس الدرجة لدى جميع الدول، إذ تلعب بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال دورًا محوريًا في جذب أو نفور هذه التدفقات، حيث يُعد من العوامل الحاسمة التي تُوجّه حركته على المدى الطويل. وبذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يُساهم في تشكيل البنية الاقتصادية للدول ويؤثر بعمق في مختلف جوانبها الاقتصادية، من أبرزها ميزان المدفوعات.

ويمثل ميزان المدفوعات أداة أساسية لقراءة وضع الدولة المالي والاقتصادي في علاقتها مع العالم الخارجي، إذ يعكس التوازن أو الاختلال في تدفق الأموال بين الدولة وبقية دول العالم. ويُعتبر تحليل هذا الميزان خطوة ضرورية لفهم هيكل الاقتصاد الوطني، حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز العوامل التي تؤثر فيه. فالشركات الأجنبية يمكن أن تُحقق من خلال استثماراتها عوائد تُعزز من قيمة الصادرات، وتُقلل الاعتماد على الواردات، ما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري. كما أن دخول العملة الأجنبية عبر هذه الاستثمارات يُقوي احتياطي النقد الأجنبي ويساهم في دعم قيمة العملة المحلية.

وفي هذا السياق، تُعتبر الجزائر نموذجًا لاقتصاد نامٍ أحادي القطاع، يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير المحروقات، مقابل استيراد غالبية احتياجاته، بما في ذلك المنتجات الأساسية والكمالية. ويرجع ذلك إلى ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية، وغياب السياسات الداعمة للاستثمار المحلي، ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات الخارجية. وقد شهد ميزان المدفوعات الجزائري خلال العقود الماضية حالات من العجز والفائض بشكل متناوب، خاصة خلال فترة التسعينيات. وبرغم هذا الوضع، سعت الجزائر إلى تدارك الأمر من خلال سلسلة من الإصلاحات والقوانين التي هدفت إلى تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية الدراسة حول التعرض لتوازن ميزان المدفوعات الجزائري ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي في استقراره , ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يمكن طرح الإشكالية التالية :

❖ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات ؟ دراسة حالة الجزائر لفترة 1999_2022 ؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية :

- هل للاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في الرفع بميزان المدفوعات في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر؟
- هل للاختلالات في ميزان المدفوعات علاقة بتقلبات تدفقات الاستثمار الأجنبي؟

الدراسات السابقة :

تم تناول موضوع الدراسة من قبل عدة باحثين سنتطرق لعرض بعض هذه الدراسات :

الدراسة الأولى :

د/بن سمينة دلال (2015), تحليل آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000_2014 , حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تقليص الواردات، بل قد يكون ساهم في زيادتها، خاصة من سلع التجهيز. كما لاحظت أن الأرباح المحولة من قبل المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات فاقت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جميع القطاعات . استخدمت الدراسة تحليلاً كمياً لبيانات ميزان المدفوعات، مع التركيز على الحساب الجاري وحساب رأس المال.

الدراسة الثانية :

مليكة غضبان وشرف عقون (2020) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2017_2020 . مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، الصفحات 1351-1367.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2017. استخدم الباحثان معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة العلاقة بين المتغيرين. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، مما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية تؤثر على الوضع المالي الخارجي للجزائر.

الدراسة الثالثة :

جعفري سميحة (2022) : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2021, جامعة محمد خيضر - بسكرة .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021 , أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، مما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية تؤثر على الوضع المالي الخارجي للجزائر . اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية للفترة المذكورة، مع التركيز على العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومكونات ميزان المدفوعات.

الدراسة الرابعة :

تولي عبد القادر : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2017. أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، مما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية تؤثر على الوضع المالي الخارجي للجزائر. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية للفترة المذكورة، مع التركيز على العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومكونات ميزان المدفوعات.

والدراسات السابقة أعلاه تتفق كلها مع دراستنا هذه ,إلا أن الاختلاف يكمن في فترة الدراسة وكذلك الأسلوب الإحصائي المتبع وجاءت دراستنا للموضوع استكمالاً لما تناولته الدراسات السابقة بإحصائيات جديدة .

فرضيات الدراسة : تم صياغة فرضيات الدراسة التالية :

- هناك علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على ميزان المدفوعات في المدى القصير.
- الاستثمارات الأجنبية لا تسهم بفعالية في تحسين الرصيد الإجمالي إذا لم تتوجه لقطاعات إنتاجية
- يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

منهجية الدراسة :

❖ المنهج المستخدم :

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي , لأنه الأنسب من الناحية النظرية لسرد المعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات , كما تم اعتماد المنهج التاريخي في وصف مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر , بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر و تطور ميزان المدفوعات , وتم اعتماد على برنامج EViews13 لتحديد العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري .

❖ الحدود الزمانية والمكانية :

من اجل الإلمام بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تحديد البعدين المكاني والزمني بحالة الجزائر خلال الفترة (1990_2022) , ويعود سبب اختيارنا لهذه الفترة إلى احدث التي عرفها القرن الواحد والعشرين , بدءا بالأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى غاية أزمة كورونا عام 2020 ومدى تأثيرها على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر , ورصيد ميزان المدفوعات .

❖ وسائل جمع البيانات :

من بين الوسائل التي تم اعتمادها في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة , نجد الكتب , الرسائل والأطروحات , التقارير والمجلات , بالإضافة إلى الإحصائيات من بنك الجزائر و البنك الدولي

أسباب اختيار الموضوع :

من بين أهم أسباب اختيار الموضوع هو الأهمية الكبرى التي أصبحت توليها الدول في العالم لجذب الاستثمارات الأجنبية ومحاولة معرفة درجة تأثيرها على استقرار ميزان المدفوعات كمؤشر للنمو الاقتصادي ومعرفة أساليب التحليل القياسي .

أهداف الدراسة :

- تحليل تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر.
- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري باستخدام نموذج ARDL.
- تقديم توصيات مبنية على نتائج القياس لدعم القرارات الاقتصادية.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة اقتصادية طويلة امتدت من 1990 إلى 2022، وذلك في ظل التحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني والسياسات الإصلاحية الرامية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. كما تستمد الدراسة أهميتها من اعتمادها على منهجية قياسية متقدمة (ARDL) تسمح بفهم الأثرين القصير والطويل الأجل، مما يزود صانعي السياسات برؤية واقعية وموضوعية حول فعالية الاستثمارات الأجنبية في دعم التوازن الخارجي للبلاد.

هيكل الدراسة :

جاءت هذه الدراسة في فصلين رئيسيين، حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري، فتطرق إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، مع توضيح العلاقة بينهما، إضافة إلى استعراض بعض الأدبيات السابقة ذات الصلة. أما الفصل الثاني فخصص للجانب التطبيقي، حيث تم تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التأثير على ميزان المدفوعات، مع الاعتماد على بيانات وإحصائيات رسمية، واستعمال أدوات التحليل القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة.

الفصل الأول :

الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي

المباشر و ميزان

المدفوعات

تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية، فرضت على الدول، خصوصاً النامية منها، الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية كوسيلة لتعزيز قدراتها التنموية ومواكبة متطلبات العولمة. وفي هذا السياق، برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة إستراتيجية تسعى من خلالها الحكومات إلى تحقيق التقدم الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، ورفع كفاءة الموارد البشرية والبنية التحتية. ولم يعد هذا النوع من الاستثمارات يقتصر فقط على ضخ رؤوس الأموال، بل بات يشكل مدخلاً لتكامل اقتصادي دولي أشمل.

في المقابل، يُعد ميزان المدفوعات الإطار المحاسبي الذي يعكس بدقة حركة التبادلات الاقتصادية والمالية بين الدولة وبقية العالم، ما يجعله مرآة حقيقية لوضعها الخارجي. وتأتي أهمية دراسته من كونه أداة تحليلية وقياسية لتقييم مدى استقرار الاقتصاد الوطني وكفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة في ظل العجز أو الفائض الذي قد يشهده هذا الميزان.

ينطلق هذا الفصل من تقديم الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، من خلال التعريف بهما، وتبيان خصائصهما وأهميتهما، والتطرق إلى محدداتهما ودوافعهما، وكذا أثر أحدهما على الآخر. كما يشكل هذا الإطار قاعدة معرفية لفهم العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، والتي ستكون محل تحليل وتقييم في الفصول اللاحقة من الدراسة.

المبحث الأول : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الدعائم الأساسية للاقتصادات المعاصرة، كونه يُعد من أبرز آليات التمويل الخارجي التي تلجأ إليها الدول لتعزيز نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي ظل المنافسة الدولية المتزايدة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، أصبح من الضروري فهم الجوانب النظرية والإستراتيجية المرتبطة به. ومن هذا المنطلق، تم التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من المحاور التي تسلط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهدافه وأهميته بالنسبة للدول المضيفة، إضافة إلى استعراض أنواعه المتعددة التي تتكيف مع البيئة الاقتصادية لمختلف البلدان.

كما يتناول المبحث محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي لاختيار وجهة معينة دون غيرها، سواء كانت اقتصادية، سياسية أو قانونية. فضلاً عن ذلك، تم التطرق إلى دوافع الاستثمارات الأجنبية، والتي تختلف باختلاف طبيعة الشركات ونطاق استراتيجياتها الدولية، مما يساعد في فهم سلوك هذه الشركات في الأسواق العالمية. يشكّل هذا المبحث بذلك حجر الأساس لفهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومكونات الاقتصاد الكلي، وخاصة تأثيره على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : تعريف و أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما له من تأثير مباشر على معدلات النمو والتنمية. وتنافس الدول، لا سيما النامية منها، في تهيئة بيئة ملائمة لجذب هذا النوع من الاستثمارات. ويستعرض هذا المطلب مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه المختلفة وفقاً لتصنيفات المؤسسات الاقتصادية الدولية والباحثين.

أولاً_تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

جاءت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الباحثين والاقتصاديين والمنظمات وإهيات الدولية , حيث عرفت بما يلي :

- حسب هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد , حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضييفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها .

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

- حسب صندوق النقد الدولي : يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية , أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد إلى آخر , وتكفي حيازة نسبة 10% من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا . (بن سمينة، 2016، صفحة 10)
- كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار تقوم به الشركات غير مقيمة في البلد المضيف أو شركات مقيمة ولكن ذات رقابة أجنبية من خلال :
 - خلق وإنشاء أو توسعة شركات , فروع أو شبكات .
 - المشاركة في شبكة جديدة أو موجودة والتي هدفها إقامة روابط اقتصادية طويلة مع الشركة والتي هدفها تمكين المستثمر من المشاركة والسيطرة على تسيير هذه الشركة .
 - والرقابة هنا تنطوي على المشاركة الفعالة والمحددة للشركة الأجنبية في اتخاذ القرارات التنفيذية , والأعمال التجارية والإدارية والإستراتيجية , في الشركة المحلية .
 - ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات . (كاكي، 2013، صفحة 16.17)
- ويعرف أيضا بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقلم في اقتصاد آخر , وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال , ومن عدد الأصوات فيها, وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة . (حسب الله مُجَد، 2004 . 2005، صفحة 19)
- وعرف أيضا بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة . (العربي، صفحة 383)
- من خلال التعريفات السابقة الذكر نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر أنه عملية اقتصادية تقوم بتوظيف رأس مال المؤسسة المحلية داخل دولة أخرى، من أجل تحقيق أهداف طويلة أجل.

ثانيا . أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتكون من نوعين من الاستثمارات , استثمارات أجنبية مباشرة عمودية و استثمارات أجنبية مباشرة أفقية فالأولى تستهدف السوق المحلي , وهدفها هو البحث عن الأسواق , أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأفقية فهي تتوجه نحو التصدير , أي تبحث عن الفعالية .وهي تأخذ أشكال مختلفة بحسب الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات ,فهي تمارس مختلف آثار الاستقطاب , أما فيما يخص البلدان المضيضة , أو النشاطات الاقتصادية المعنية ومن بين هذه الأشكال نجد :

أ- **الاستثمار المشترك** : يطلق على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك , وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني , وتتحد نسبة المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيضة . يتخذ شكلا قانونيا معينا , كما انه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه , وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار , أي انه يتم بين طرفين احدهما محلي والثاني خارجي (أجنبي) عن البلد و يكون التسيير مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف . (كاكي، 2013، الصفحات 25 , 26)

يرى كولدي kolde أن الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية ... الخ . (عقون، 2020، صفحة 1354)

وعليه يمكن القول أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب التالية :

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة النشاط الإنتاجي داخل الدولة الطرف المضيضة .
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص .
- أن قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر (وطني أو أجنبي) حصة في رأس المال بمعنى :
◀ المشاركة في مشروع استثمار قد يكون من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل التكنولوجي بصفة عامة .

المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا , أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق . (بن سمينة، 2016، الصفحات 14 ، 15)

ب- الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له , حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة , وتتميز بـ حجم إنتاجها وتنوعه , وابتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية , كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم . (حسب الله محمد، 2004 . 2005، صفحة 20)

هذا النوع من أشكال الاستثمار المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي , بدءاً بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير , دون تدخل من الدولة المضيفة " تقوم هذه الطريقة ببناء على نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى البلد المستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة , حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل " (كاكي، 2013، صفحة 26)

ت- الاستثمار في المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة جزءاً من إقليم دولة معينة لـاكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية , وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية , وهي وان كانت جزءاً من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة .

ث- مشروعات أو عمليات التجميع

قد تتخذ هذه المشروعات اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً , وفي معظم الأحيان (خاصة في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه . (بن سمينة، 2016، الصفحات 16 ، 17)

ج- الاندماج والاستحواذ

يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد , أما الاستحواذ فينشا عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى, حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتدوب الثانية . ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة , حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدرتها التنافسية , وزيادة امتدادها الجغرافي , وتوسيع حصتها في السوق العالمي . كما تعرف بشركة تسيطر على شركة أخرى وذلك بالاستحواذ على 50% من رأسمالها على الأقل . وتشكل عمليات الاندماج والابتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوميات .

ح- التحالف الاستراتيجي

التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي , من اجل التعاون في المنافسة أو التعاون من اجل استغلال مواد خام , أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين . (كاكي، 2013، صفحة 27.28)

في الأخير يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أداة محورية لتحفيز الاقتصاد ونقل التكنولوجيا والخبرات إلى الدول المضيفة، خاصة عندما يتم توظيفه بشكل يحقق التوازن بين مصالح المستثمرين والدولة المستقبلية. وتبرز أهمية هذا النوع من الاستثمارات في قدرته على خلق فرص العمل، وتوسيع قاعدة الإنتاج، ودعم التكامل في الأسواق العالمية. كما أن تنوع أشكاله " من استثمار مشترك إلى تملك كلي وتحالفات إستراتيجية " يمنح مرونة للشركات متعددة الجنسيات في التوسع. ومع ذلك، تبقى فعالية الاستثمار الأجنبي مرتبطة بمدى كفاءة السياسات المحلية في استقطابه وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية الحيوية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة محورية في دعم الاقتصاد العالمي، لما يوفره من مزايا مالية وتقنية وتنموية للدول المستقبلية. وتبرز أهميته بشكل خاص في الدول النامية التي تسعى إلى تحفيز النمو وتحقيق التكامل في الأسواق الدولية. ومن هذا المنطلق، تتعدد أبعاده من حيث الأهمية والأهداف لكل من المستثمرين والدول المضيفة.

أولاً . أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهما للاقتصادات النامية والأسواق الناشئة ، حيث تحتاج الشركات إلى التمويل والخبرة لتوسيع مبيعاتها الدولية . (مُجد اسماعيل، 2022، صفحة 15) حيث تثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له تتمثل في :

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للتمويل من العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وذلك عن طريق قدرة الأفراد في المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة وخاصة لبعض أنواع الصناعات.
- توفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.
- تحفيز المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، بصفة أساسية أن الشركات متعددة الجنسيات تملك أفضل الإمكانيات للنفوذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. (لخضر، 2004، صفحة 11.12)

ثانياً . أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر :

تهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحقيق منافع اقتصادية وإستراتيجية لكل من المستثمر والدولة المضيفة، من خلال ما يلي :

- تحقيق الأرباح والنمو الرأسمالي للمستثمر الأجنبي:

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

تسعى الشركات متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار المباشر إلى تعظيم أرباحها طويلة الأجل عبر توسيع نشاطها خارج حدودها الوطنية، مستفيدة من فرص النمو في الأسواق الجديدة وتكلفة الإنتاج المنخفضة في الدول النامية.

● النفاذ إلى الأسواق الأجنبية وتقوية الحضور التجاري:

يعد الاستثمار المباشر وسيلة فعالة لتجاوز الحواجز الجمركية وغير الجمركية، حيث يتيح للمستثمرين الأجانب إنتاج وبيع السلع والخدمات محلياً في أسواق الدول المضيفة، ما يساهم في زيادة الحصة السوقية وتعزيز القدرة التنافسية.

● الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية:

يلجأ المستثمرون الأجانب إلى الدول التي تزخر بموارد طبيعية متنوعة وأيدي عاملة مؤهلة أو منخفضة التكلفة، مما يسمح بخفض تكاليف الإنتاج وتحقيق عوائد أعلى على الاستثمار.

● نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية إلى الدول المضيفة:

يرتفع الاستثمار الأجنبي غالباً مع نقل تقنيات إنتاج متطورة وأساليب إدارية حديثة، مما يساهم في رفع كفاءة المؤسسات المحلية وتحفيز الابتكار داخل الاقتصاد الوطني للدولة المستقبلة.

● تحسين كفاءة الإنتاج من خلال توطين التصنيع:

يمكن للمستثمرين تقليل تكاليف النقل والجمارك عبر إنشاء وحدات إنتاجية قريبة من أسواق الاستهلاك، مما يزيد من كفاءة سلاسل الإمداد ويقلل من الزمن المستغرق لتوصيل المنتجات.

● تحقيق التنوع الجغرافي وتقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية:

عبر توزيع استثماراتهم على عدة دول، يتمكن المستثمرون من تقليل تأثيرهم بالصدمات الاقتصادية أو الأزمات السياسية في بلد واحد، وهو ما يعزز استقرارهم المالي على المدى الطويل.

● الاستفادة من الحوافز المقدمة من الحكومات المضيفة:

تقدم بعض الدول سياسات جذب مغرية مثل الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات تحويل الأرباح، والدعم اللوجستي للمستثمرين الأجانب، وهو ما يشجع الشركات على التوسع والاستثمار فيها.

• تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وفتح قنوات تعاون جديدة:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، مما يفتح المجال أمام الدول المضيفة لتطوير شراكات اقتصادية وتجارية متنوعة.

يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط على ضخ رؤوس الأموال، بل يمتد أثره ليشمل نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وتطوير المهارات المحلية. كما يُساهم في تحسين الميزان التجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للمستثمرين، فهو يُوفر فرصاً للنمو وتنوع الأسواق وتقليل المخاطر. ومن هنا تتلاقى مصالح الطرفين، مما يجعل من هذا الاستثمار وسيلة إستراتيجية لتحقيق التنمية المشتركة. نجاحه، مع ذلك، يظل مرهوناً بفعالية السياسات الاقتصادية والبيئة التنظيمية في الدولة المضيفة.

المطلب الثالث :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد العوامل الرئيسة التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة ، حيث تسعى الدول إلى جذب مختلف المشاريع الاقتصادية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال بناء القاعدة الأساسية والمتينة لجذب الاستثمارات. حيث يفكر المستثمر عادة قبل إقامة أي مشروع تجاري في الدول المضيفة ، أن تكون تلك الدول بيئة حاضنة و مناسبة لإقامة مختلف المشاريع. تتمثل العوامل التي تلعب دوراً رئيساً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما يلي :

أولاً _ المحددات السياسية :

لقد أثبتت اغلب الدراسات أن للاستقرار السياسي اثر كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر , فهو يؤثر بشكل مباشر على حجم التدفقات للاستثمار ,من خلال التأثير على التزويد بمستلزمات الإنتاج وما يترتب على ذلك من ارتفاع التكاليف وضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز أو فرض قيود جديدة على الاستثمار تبعا للسياسة المتبعة في البلد المضيف ,فطبيعة النظام السياسي ومدى استقراره والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بالحسبان حتى لا يتعرض للمخاطرة في استثماراته ,فعلية معرفة مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي , ومدى منافسة هذا القطاع لقطاع الخاص وإمكانية نمو هذا القطاع وغيرها من العوامل المؤثرة سياسيا .

ثانيا _ المحددات الاقتصادية :

تتفرع المحددات الاقتصادية إلى عدة عوامل رئيسية، نذكر منها :

أ- حجم السوق:

يُعد حجم السوق ومعدل نموه من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى استخدام عدة مؤشرات لتقدير حجم السوق، كالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الدخل الفردي، وغيرها من المعايير التي تساعد على تقييم القدرة الاستهلاكية للسوق.

ب- توافر الموارد وعامل الكفاءة:

إن توفر الموارد الأساسية والعمالة المؤهلة، إلى جانب التكنولوجيا والابتكارات، يعتبر من أهم العوامل التي تأخذها الشركات الأجنبية بعين الاعتبار عند المقارنة بين الدول لاختيار موقع إقامة مشاريعها الاستثمارية.

ج- درجة الانفتاح الاقتصادي والسياسات الاقتصادية:

يُقصد بدرجة الانفتاح مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، في حين تُشير السياسات الاقتصادية إلى مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال فرض القيود أو منح الامتيازات، مثل السماح بالملكية الأجنبية، مستوى الضرائب، التحويلات المالية، وأسعار السلع.

خ- التضخم ومستوى الأجور:

تعكس معدلات التضخم حالة الاستقرار الاقتصادي في الدولة، فارتفاع التضخم يُعد مؤشراً سلبياً يُنفر المستثمر الأجنبي. أما بالنسبة للأجور، فهناك علاقة عكسية بينها وبين الاستثمار الأجنبي، إذ أن انخفاض الأجور يشجع المستثمرين على التوجه نحو الدولة المضيفة.

هـ- سعر الصرف وسعر الفائدة:

يشير سعر الصرف الحقيقي إلى تكلفة السلع الأجنبية بالعملة المحلية، وهو ما يعكس مستوى التنافسية بين المنتجات المحلية والأجنبية. وعندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي، فإن العملة المحلية تنخفض قيمتها، مما يجعل المنتجات المحلية أرخص نسبيًا في الأسواق الخارجية، وهو ما يعزز من صادرات الدولة. أما سعر الفائدة، ففي الإطار الاقتصادي التقليدي، توجد علاقة عكسية بينه وبين الاستثمار، إذ أن ارتفاعه قد يُثني المستثمرين عن ضخ أموالهم. (ابوقحف، 2001، صفحة 124)

ثالثا _ المحددات الثقافية:

يُؤيّل المستثمرون الأجانب أهمية متزايدة للجوانب الثقافية في الدول المضيفة، إذ تُعدّ هذه الجوانب من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات الاستثمار. وتشمل المحددات الثقافية كلاً من النظام التعليمي ومستوى التحصيل العلمي، نسبة الأمية، العادات والتقاليد، مستوى الإعلام، اللغات المتداولة، الخلفية التاريخية والدينية للمجتمع، وغيرها من الخصائص الاجتماعية. وتؤثر هذه العناصر بشكل مباشر على مناخ الأعمال ومدى قدرة المستثمر الأجنبي على الاندماج والتأقلم، مما يجعلها عنصرًا مؤثرًا في جذب أو نفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعا _ المحددات البيئية:

تُعتبر البيئة عاملاً مهمًا في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له أثر إيجابي على البيئة، من خلال نقل المعايير الفنية والتكنولوجيات النظيفة المتوفرة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية. وتُعدّ البيئات التي تتسم بالاستقرار البيئي، والامتثال للمعايير البيئية الدولية، أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، نظرًا لما توفره من شروط عمل آمنة، وتشجيع على تطوير مشاريع مستدامة تتوافق مع التزامات التنمية البيئية. (كحالة نوال، 2017_2018، صفحة 46)

المطلب الرابع : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد دوافع الشركات في توجيه استثماراتها إلى الخارج، حيث لا تقتصر أهدافها على تحقيق الأرباح فحسب، بل تشمل أيضًا البحث عن فرص إستراتيجية تعزز من تنافسيتها عالميًا. وتختلف هذه الدوافع باختلاف طبيعة كل شركة، والبيئة الاقتصادية للدولة المضيفة، وظروف السوق الدولي. لذلك، يمكن تصنيف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن ثلاث فئات رئيسية: السعي وراء الأسواق، السعي وراء الموارد، والسعي نحو الكفاءة والإنتاجية.

أ - الدافع الاقتصادي :

يهدف المستثمرون الأجانب إلى تعظيم الأرباح والعوائد، سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلد المضيفة، وفي البلد الأم قد سيطرو على أسواقهم حتى بلغوا درجة التشبع، وبالتالي الوصول إلى أقصى حد من الأرباح

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

لا يمكن الزيادة فوفه .ونتيجة تكديس الإنتاج , أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول وجب عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها ,لتصريف منتجاتها وتوظيف رؤوس أموالها ,إذ تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها , ولذا يعتبر الدافع الاقتصادي مهم جدا .

ب- الدافع السياسي والاجتماعي :

دوافع جذب الاستثمار الأجنبي لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية، بل تشمل أيضًا اعتبارات سياسية واجتماعية هامة. فمن الناحية السياسية، يُعد الاستثمار الأجنبي وسيلة فعّالة لتحقيق الاستقرار الداخلي، من خلال خلق فرص عمل وتقليص معدلات البطالة، مما يحدّ من التوترات الاجتماعية ويعزز من السلم الأهلي. كما يُساهم في تحسين صورة الدولة على المستوى الدولي، ويُعزز من علاقاتها الثنائية مع الدول المستثمرة. أما من الناحية الاجتماعية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي تسهم في تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة كالتهليم والصحة، ما ينعكس إيجابًا على مستوى معيشة السكان. إضافة إلى ذلك، تعتمد بعض الدول على الاستثمار الأجنبي كأداة إستراتيجية لتحقيق أهداف تنمية طويلة المدى أو التموقع داخل تكتلات اقتصادية إقليمية أو دولية. كل هذه العوامل تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر أداة متعددة الأبعاد تخدم مصالح الدولة اقتصاديًا، سياسيًا، واجتماعيًا في آنٍ واحد.

ت- الرغبة في النمو و التوسع :

هناك دوافع أخرى تسعى إليها الشركات متعددة الجنسيات بهدف تطوير الاستغلال التجاري والاستحواذ على أكبر حصص ممكنة من الأسواق ,إضافة إلى التوسع والنمو والقضاء على المنافسين المشابهين .هناك شركات لم تستطع أن تنافس شركات أخرى في حدود بلدها الأصلي , فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى ,ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طوليا وعرضيا , وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات .

ث- الرغبة في كسر قيود التجارة الخارجية :

تضع الدول النامية قيود على عمليات الاستيراد والتصدير بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزينة العامة , وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة ووضع حد أقصى بكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها أو فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف التقليل من استيراد السلع الأجنبية , من شأن هذه الإجراءات فسح المجال أمام رأس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال إنشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدولة التي تطبق مثل هذه

الأساليب التقييدية . هكذا أصبحت قيود التجارة الخارجية التي تفرضها الدولة المضيفة تدفع الشركات متعددة الجنسيات لتفادي هذه الحواجز , باختراق أسواقها من الداخل عن طريق إنتاج هذه السلع داخلها وذلك بإقامة وحدات إنتاجية تخضع لقوانينها الداخلية , مثلها مثل أي وحدة إنتاجية وطنية تسوق داخل الأسواق المحلية وتصدر الفائض , وبالتالي أصبح تقييد التجارة الخارجية دافع للاستثمار الأجنبي المباشر للتموقع بهذه الدول .

ج- دافع احتكاري :

رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة , واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم , وهي نظرة مسيري هذه الشركات وإستراتيجية من إستراتيجياتهم.

ح- رخص العمالة في الدول النامية :

هو دافع من دوافع تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول, عوض الأجور الباهظة التي تتطلبها الأيدي العاملة في البلدان الأصلية لهذه الشركات , وبالتالي الاستفادة من فارق الأجور والتكاليف .

خ- التواجد و التموقع بالقرب من المواد الأولية :

من خلال التموقع بالقرب من مصادر المواد الأولية يمكن للشركات تقليل التكاليف خاصة تكاليف نقل هذه المواد لبلدانها , وبالتالي التواجد بالقرب منها وإنشاء وحدات إنتاج , يسمح بالسيطرة والهيمنة عليها . فهو دافع قوي من دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر . (كاكي، 2013، صفحة من 54 الى 61)

يتضح من خلال ما سبق أن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر متعددة ومتراطة، فهي لا تقتصر على تحقيق الأرباح فقط، بل تشمل اعتبارات إستراتيجية تتعلق بالنمو، وتوسيع النفوذ، وتخطي الحواجز التجارية. كما تلعب الأبعاد السياسية والاجتماعية دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات إلى الدول المضيفة، خاصة تلك التي تسعى لتحسين مناخ الأعمال. وتسهم هذه الدوافع مجتمعة في توجيه رؤوس الأموال نحو الأسواق التي توفر فرصًا واعدة للاستغلال والكفاءة لذلك، فإن فهم دوافع المستثمرين يساعد الدول على تكييف سياساتها الاقتصادية لجعل بيئتها أكثر جاذبية للاستثمار الخارجي.

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

في ختام هذا المبحث، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل ركيزة أساسية في الديناميكية الاقتصادية العالمية، لما يتيح من فرص متعددة للدول المضيفة وللمستثمرين الأجانب على حد سواء. فقد تناولنا في هذا المبحث التعريفات المختلفة لهذا المفهوم وتعدد أشكاله، مما يعكس المرونة الكبيرة التي يتمتع بها في التكيف مع خصوصيات كل اقتصاد. وتبرز أهمية هذا الاستثمار في كونه وسيلة فعالة لتمويل التنمية، وتحفيز النمو، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وهي فوائد تسعى إليها غالبية الدول النامية. كما أن أهدافه لا تقتصر فقط على الربحية، بل تشمل البحث عن التموقع الاستراتيجي، تخفيض التكاليف، وتوسيع الأسواق. من جهة أخرى، فإن عوامل الجذب أو ما يُعرف بمحددات الاستثمار تمثل عنصراً حاسماً في اتخاذ قرارات الاستثمار، بدءاً من الاستقرار السياسي، مروراً بالبنية التحتية، وصولاً إلى السياسات التحفيزية. وأخيراً، فإن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس رؤية الشركات في التوسع والهيمنة، وتؤكد أن هذا النوع من الاستثمار هو في جوهره شراكة إستراتيجية بين رأس المال الأجنبي وبيئة الأعمال المحلية، وهو ما يستدعي من الدول العمل باستمرار على تهيئة مناخ استثماري تنافسي وشفاف يضمن استدامة هذه الشراكة.

المبحث الثاني : عموميات حول ميزان المدفوعات

يُعد ميزان المدفوعات أداة محورية لفهم الوضعية الاقتصادية والمالية لأي دولة، حيث يعكس طبيعة علاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم، من خلال تسجيل جميع المعاملات الخارجية التي تشمل الصادرات والواردات، وتدفقات رؤوس الأموال، والتحويلات المالية. وفي هذا المبحث، تم التطرق إلى المفهوم العام لميزان المدفوعات، مع تقديم تعريف دقيق له من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية الدولية، بهدف توضيح طبيعته ووظيفته في النظام الاقتصادي.

كما تم تسليط الضوء على أهمية ميزان المدفوعات في دعم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية، بالإضافة إلى استعراض أهدافه الأساسية في تحقيق التوازن الخارجي وتحسين القدرة التنافسية. وقد تناول المبحث أيضًا العناصر المكونة لهذا الميزان، مثل الحساب الجاري، وحساب رأس المال، وحساب التسويات الرسمية، موضحين الدور الذي تلعبه كل فئة في تقييم أداء الاقتصاد.

وأمام التحديات العالمية، قد يتعرض ميزان المدفوعات لاختلالات متعددة ناتجة عن أسباب هيكلية أو ظرفية، ما يستدعي البحث في أساليب المعالجة المختلفة، سواء عبر آليات السوق أو تدخل الدولة. وبهذا، يهدف هذا المبحث إلى تقديم صورة شاملة تساعد على فهم ديناميكيات ميزان المدفوعات وأثره على استقرار الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات البوابة التي يطل عبرها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، والعكس صحيح. فهو السجل الذي يدرج فيه جميع العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، مع علاقات تبادل تشمل الديون والاستثمارات وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي :

- ميزان المدفوعات هو السجل الذي يسجل فيه جميع العمليات التي تحدث بين الأفراد المحليين و الأشخاص الذين يقيمون في باقي دول العالم، خلال مدة زمنية محددة وفي العادة تكون سنة. يهدف هذا السجل إلى توثيق الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني و المساعدة في إدارة الاقتصاد بفعالية. (عابد، 1999م، صفحة 279)

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة (خلف، 2004، صفحة 93)

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

- كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي (Kawecki, 2009, p. 188)

- صندوق النقد الدولي يُعرّف ميزان المدفوعات بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج، ويحتوي على إحصائيات لفترة زمنية معينة تتعلق بالتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاد دولة معينة نتيجة تعاملها مع بقية الدول أو بسبب هجرة الأفراد. يشمل ذلك أيضاً التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم. (عروق، 2005، صفحة 04)

بالنظر إلى ما سبق يمكن القول إن " ميزان المدفوعات هو سجل مالي يُظهر جميع المعاملات الاقتصادية التي تجري بين الجزائر وبقية دول العالم خلال فترة معينة، عادةً سنة. يتضمن هذا الميزان جميع التحويلات المالية، مثل صادرات وواردات السلع والخدمات، التحويلات المالية من أو إلى المواطنين، والاستثمارات الأجنبية. كما يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة لفهم الحالة الاقتصادية الوطنية وعلاقتها التجارية مع بقية دول العالم.

المطلب الثاني : أهمية وأهداف ميزان المدفوعات

يُعد ميزان المدفوعات أداة محاسبية رئيسية تُستخدم لرصد جميع المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة. تكمن أهميته في قياس أداء الاقتصاد ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته الدولية، كما يساعد صانع القرار في وضع السياسات الاقتصادية والمالية الملائمة. ومن أبرز أهدافه تحقيق التوازن الخارجي، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الاستقرار النقدي.

أولاً_ أهمية ميزان المدفوعات :

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في ما يلي :

- يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني وقابلية تنافسيته ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، إذ يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف.

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

- يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية، أو عند تصميم السياسات المالية والنقدية.
 - تُعتبر المعاملات الاقتصادية مؤشراً لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإنها تقيس الموقف الدولي لكل دولة.
 - يُعد ميزان المدفوعات أيضاً من أهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي لكل دولة عضو في صندوق النقد الدولي. (السريتي و غزلان، 2012، صفحة 232)
 - يظهر تأثير القوى المحددة لسعر الصرف من خلال قوى طلب وعرض العملات الأجنبية. يبيّن أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع التبادلية. وهذا يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية. (عرب، 2008)
- ثانياً_ أهداف ميزان المدفوعات :**

- وبعد دراسة العديد من المراجع توصلت إلى أن أهداف ميزان المدفوعات هي كما يلي :
- إن الهدف من ميزان المدفوعات الدولي هو تحقيق توازن المدفوعات في التبادلات الاقتصادية لبلد ما مع البلدان الأخرى، وبالتالي ضمان استقرار الاقتصاد الوطني.
 - يعد ميزان المدفوعات أداة لتقييم الأداء الاقتصادي لبلد ما في سياق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، ويساعد في تحديد نقاط القوة والضعف لديه.
 - توجيه السياسة الاقتصادية: يعمل ميزان المدفوعات كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية والنقدية، بما في ذلك تحديد أسعار الصرف وموازن التجارة.
 - تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال مراقبة تدفق الأموال والمساعدات، فإنه يساعد في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وبالتالي التأثير على السياسة المالية للبلاد.
 - تحسين القدرة التنافسية: من خلال تحليل ميزان المدفوعات، تستطيع البلدان العمل على تحسين قدرتها التنافسية في التجارة الدولية وتوسيع الأسواق الخارجية.

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

وفي الأخير يتضح أن ميزان المدفوعات يمثل مرآة حقيقية لوضع الاقتصاد الخارجي للدولة، حيث يعكس قدرته على إدارة تدفقات السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال. وتكمن أهميته في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق الاستقرار والتوازن. كما أن تحليله يُعد أداة إستراتيجية لفهم مصادر القوة والخلل في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث : عناصر ميزان المدفوعات :

نظرا لوجود تعقيدات كثيرة في تسجيل المعاملات الاقتصادية بين الدول , يصعب تسجيلها وتوثيقها بشكل فردي في ميزان المدفوعات , لذلك يتم تقسيمها إلى عناصر مستقلة تشمل أنواعا مختلفة من المعاملات المتشابكة والتي تشترك في الأهداف . وعلى هذا يتكون ميزان المدفوعات من حسابات تسجل مختلف أنواع المعاملات وتوفير بيانا موجزا لها .

أولا _ الحساب الجاري : ويشمل حسابات فرعية تتمثل في ما يلي :

أ- تبادل السلع : يتضمن هذا الحساب الصادرات والواردات السلعية بالإضافة إلى كل السلع المنقولة والمباعة والمشتريّة أو المحولة بطرق أخرى بين الملاك المحليين والأجانب .

ب- الخدمات : يتضمن هذا الحساب

- نفقات النقل تشمل مختلف التكاليف المرتبط بنقل المسافرين والبضائع , وتكاليف التأمين المتعلقة بحركة السلع الدولية , وتتضمن أيضا مصاريف الرحلات السياحية الدولية وغيرها من الخدمات الأخرى
- الخدمات السياحية تتمثل النفقات المرتبة بها في رواتب المواطنين العاملين في الخارج وتكاليف الإقامة والنقل وغيرها من المصاريف المرتبطة بالعيش والسكن في الدول الأجنبية
- تغطي مجموعة من المعاملات الدولية , مثل التجارة الدولية في الخدمات الهندسية , برمجية الآلات , ورسوم التراخيص المدفوعة مقابل استخدام براءات الاختراع وغيرها من الحقوق الفنية .

ت- الميزان الجاري : يختص بمداخل الاستثمارات . مدفوعات الفائدة والأرباح لأنها تعتبر مدفوعات رأس المال العامل في الخارج , إرباح الشركات تنتمي إلى مقيم أجنبي , من المهم أن تميز هذه المدفوعات السنوية في الحساب المالي .

ث- حساب التحويلات : يعرف بحساب التحويلات الأحادية , يسجل جميع المعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي بدون مقابل , وهي عمليات غير تبادلية . تشمل هذه المعاملات الهبات والتعويضات عينيتها كانت أو حقيقية , يتم تسجيلها بالطريقة التالية :

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

✓ تسجل في الجانب المدين في حالة تقديمها من الدولة أو الأفراد

✓ تسجل في الجانب الدائن في حالة الحصول عليها أو استلامها

تصنف إلى تحويلات عامة وخاصة حيث تشمل التحويلات العامة التي يتم الحصول عليها بواسطة الجهات الرسمية من المنظمات الحكومية وتشمل الإعانات الطبيعية والتعويضات عن الخسائر الحربية , أما التحويلات المتعلقة بالقطاع الخاصة تشمل تحويلات المهاجرين والتعويضات عن الأضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين , والضرائب والرسوم .

تظهر هذه التحويلات في الحساب الجاري بقيمتها الصافية, التي تمثل الفرق بين المبالغ المستلمة والمدفوعة إلى الخارج .

ثانيا _ حساب العمليات الرأسمالية : يقوم بتسجيل جميع التغيرات التي تطرأ على أصول الدولة أو حقوقها في الدول الأخرى , بالإضافة إلى الالتزامات أو الديون المتعلقة بها . يتضمن هذا الحساب جميع العمليات التي تؤثر على موقف الدولة المالي وتسجيل تغيراتها في الديون والمطالب المستحقة وغيرها من العناصر ذات الصلة خلال الفترة المحددة للميزان. وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى: حساب رأس المال الطويل الأجل وحساب رأس المال القصير الأجل.

أ- حساب رأس المال الطويل الأجل: يتضمن جميع التعاملات التي تحدث في أصول الدولة أو التزاماتها المالية , والتي تمتد أثارها لفترة زمنية تزيد عن سنة واحدة . ومن أبرز العناصر التي تخرج في حركات رأس المال الطويل الأجل: الاستثمارات في المحافظ المالية، الاستثمارات المباشرة، القروض التجارية عند التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى أي قروض أخرى.

☒ يتم تسجيل حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل (استثمارات و/أو قروض) في الجانب المدين أو الدائن كما يلي :

الجدول رقم 1 : يوضح تسجيل حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل

مدین	دائن
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم قرض إلى دولة أخرى ▪ استثمارات مباشرة في الخارج ▪ استثمارات غير مباشرة في الخارج 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الحصول على قرض من الخارج ▪ استثمار أجنبي مباشر ▪ استثمار أجنبي غير مباشر

ب- حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل جميع العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة تشمل هذه التغيرات الالتزامات المالية المقدمة من الخصوم، مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع الأجنبية في البنوك المحلية، اذونات الخزينة، قروض قصيرة الأجل الممنوعة لهيئات حكومية أو مصرفية، والتغيرات الطارئة على الأصول مثل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاق الدفع الدولي، القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك بالخارج، وأرصدة القطاع الرسمي والبنوك من الصرف الأجنبي. حيث يتم استخدام هذه القروض للهروب من الظروف الغير ملائمة، وتحقيق الربح السريع، المضاربة وغيرها من الأغراض المشابهة (لعروق، 2005)

⊗ وتتم تسجيل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في الجانب المدين أو الدائن كما يلي:

الجدول رقم 2 : تسجيل حركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل

مدین	دائن
<ul style="list-style-type: none"> ▪ ودائع المواطنين في الخارج ▪ القروض قصيرة الأجل الممنوحة لبنوك أجنبية ▪ الأذونات والسندات الحكومية المملوكة للمواطنين في الخارج 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أرصدة الحسابات الأجنبية في البنوك المحلية (الحساب غير المقيم) ▪ القروض قصيرة الأجل من بنوك أجنبية ▪ الأذونات والسندات الحكومية المملوكة للأجانب في البنوك المحلية

ثالثا _ حساب التسويات الرسمية : (حساب الذهب والصرف الأجنبي) :

يشمل تحركات الذهب للأغراض النقدية، وكذا رصيد الحملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة .

يهدف هذا الحساب إلى تسوية الفجوات أو الخلافات في التسجيلات بين المبالغ المدينة والدائنة في ميزان المدفوعات، ويتم تسويته عن طريق تصدير الذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة . في حالة

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

العجز يتم تسويته عن طريق تسوية الذهب أو العملات الصعبة إلى الخارج أو عن طريق طلب القروض. أما في حالة وجود فائض، يمكن تعزيز الاحتياطيات من الذهب والعملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض للبلدان. (لعويسات ج.، 2000، صفحة 49)

رابعا _ حساب السهو والخطأ (حساب التعديلات) :

يستخدم لتعديل الاختلافات بين المبالغ المسجلة في الجانب الدائن والمدين لميزان المدفوعات، تنتج هذه الاختلافات من مصادر المعلومات الغير دقيقة أو الأخطاء في التسجيلات والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، والهدف من هذا الحساب هو تحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات.

في ضوء ما تم عرضه، يتبين أن ميزان المدفوعات يتكوّن من مجموعة عناصر مترابطة تهدف إلى تغطية كافة المعاملات الاقتصادية الدولية بين الدولة وبقية العالم، وتقسّم إلى حسابات رئيسية لتسهيل عملية التحليل والمتابعة. فالحساب الجاري يختص بتسجيل المعاملات التجارية والخدمية والتحويلات الجارية، بينما يتولى حساب رأس المال تسجيل حركة رؤوس الأموال على المدى القصير والطويل. أما حساب التسويات الرسمية، فيعنى بضبط الفروقات بين الصادرات والواردات من النقد الأجنبي والذهب، في حين يُستخدم حساب السهو والخطأ لضمان التوازن الشكلي في الميزان. وتُبرز هذه العناصر مجتمعة الأهمية البالغة لهذا الميزان كأداة لقياس التفاعل الاقتصادي مع الخارج، وتشخيص الخلل في الاقتصاد الوطني، وتوجيه السياسات المالية والتجارية بطريقة دقيقة وفعالة.

المطلب الرابع : أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته :

يُعد ميزان المدفوعات مرآة تعكس الوضع الاقتصادي للدولة ومدى تفاعلها مع العالم الخارجي، وأي خلل فيه — سواء كان فائضاً مفرطاً أو عجزاً مستمراً — يشير إلى اختلال في التوازن الاقتصادي. ويُعتبر تحليل أسباب هذا الاختلال خطوة أساسية لفهم ديناميكيات التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال. من هذا المنطلق، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الأسباب المختلفة المؤدية إلى هذا الخلل، مع استعراض أبرز الوسائل المتبعة لمعالجته سواء عبر آليات السوق أو من خلال تدخل السلطات العامة.

يعتبر الاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة عدم توازن بين ما تدفعه الدولة إلى الخارج مقابل ما تتلقاه منه خلال فترة زمنية محددة، وغالبًا ما يُقاس من خلال الفرق بين جانبي الدائن والمدين في الحسابات المختلفة ضمن الميزان (مثل الحساب الجاري، وحساب رأس المال، وحساب المعاملات المالية).

أولا . أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات :

يمكن وصف حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات عندما يكون الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين بأنه خلل يشير إلى تجميد جزء من الدخل القومي ,يعتبر هذا غير مرغوب فيه اقتصاديا . يعتبر وفود عجز في ميزان المدفوعات عندما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن يعتبر خللا ,حيث يؤدي العجز المستمر إلى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية . يمكن أن يكون الاختلال في ميزان المدفوعات أن يكون مؤقتا لفترة قصيرة أو دائما لفترة طويلة . (إيمان عطية ناصف، 2008، صفحة 300)

هناك عدة أسباب لوقوع اختلال في ميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي :

أ- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

هناك علاقة وطيدة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد ,فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ,سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات . إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه سيؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقليص الاستيرادات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات . لذلك غالبا ما ينتج عنها ضغوطات تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان

ب- أسباب هيكلية :

تتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (صادرات و واردات) إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة ,وهذا ما ينطبق على حالة الدول النامية التي يتركز هيكل صادراتها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو بترولية أو معدنية) ,حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى حفظ ائتمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج .

ت- أسباب دورية :

تتعلق هذه الأسباب بالتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على النظام الرأسمالي . خلال فترات الركود، تنخفض معدلات الإنتاج والدخول والأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، وهذا قد يسبب تقليصاً في

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات

الواردات، مما قد يسبب فائضاً. بينما في فترات التضخم، ترتفع الأسعار والأجور والإنتاج، مما يقلل قدرة الدولة على التصدير ويزيد من الواردات، الأمر الذي قد ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات. من المهم ملاحظة أن هذه التغيرات لا تحدث في جميع الدول في نفس الوقت، كما أن شدتها تختلف من دولة إلى أخرى. تنتقل هذه الدورات الاقتصادية من الدول ذات الأهمية في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) من خلال تأثيرات التجارة الخارجية، مما يؤثر بدوره على موازين المدفوعات في تلك الدول من خلال التغيرات في مستويات الأسعار والدخول.

ث- الظروف الطارئة :

قد تنشأ اختلالات في ميزان المدفوعات نتيجة لأسباب عرضية وغير متوقعة، مثل الكوارث الطبيعية، أو اندلاع الحروب، أو التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين سواء على المستوى المحلي أو العالمي. مثل هذه الأحداث تؤثر سلباً على الصادرات، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات المحصلة منها بالعملة الأجنبية. وغالباً ما يصاحب هذا الوضع تحويلات رأسمالية إلى خارج البلاد، وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ج- أسباب أخرى :

من بين الأسباب الأخرى التي قد تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة محدودية وسائل وأدوات الإنتاج. ولهذا السبب، تسعى هذه الدول إلى تنفيذ برامج تنمية اقتصادية واجتماعية تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الآلات، والتجهيزات التقنية، ومستلزمات الإنتاج، وغيرها من السلع المرتبطة بالتنمية، وذلك على مدار فترة زمنية طويلة.

وتهدف هذه البرامج إلى رفع مستويات الاستثمار، والتي غالباً ما تتجاوز قدرة الدولة على الادخار الاختياري. وينتج عن هذا التفاوت بين الادخار والاستثمار ضغط تضخمي مزمن، يزداد عاماً بعد عام. وبسبب هذا التضخم، ومع ارتفاع حجم الواردات، تواجه هذه الدول عجزاً دائماً أو مستمراً في ميزان مدفوعاتها، وتلجأ في الغالب إلى تمويل هذا العجز من خلال قروض طويلة الأجل يتم التعاقد عليها مسبقاً. (بوفسيوة خولة، 2020_2021، صفحة 22.23)

ثانياً . طرق معالجة اختلال ميزان المدفوعات :

يؤثر اختلال ميزان المدفوعات بشكل كبير على المستوى الاقتصادي للدول لاعتباره مؤشراً اقتصادياً اشد خطورة على مركزها المالي ومعاملاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم، وخاصة في حالة العجز.

لذلك يجب التدخل ومعالجة هذا الاختلال بإتباع إحدى الطرق التالية :

أ- التصحيح عن طريق آلية السوق :

تمت تسوية الاختلال عن طريق آلية السوق بالاعتماد على تحليل النظريات التالية : النظرية الكلاسيكية والكينزية والنظرية الحديثة .

1. النظرية الكلاسيكية

والتي تقوم على أساس افتراضات معروفة تتمثل في وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد، وسريان الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والملكية الخاصة لهذه النشاطات أساسا وحرية التجارة.

وتأخذ هذه الطريقة ثالث أشكال وهي :

- **التصحيح عن طريق آلية الأسعار :** وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها حيث تتطلب هذه الآلية توفر ثالث شروط أساسية وهي: ثبات أسعار الصرف، التشغيل الكامل، مرونة الأسعار والأجور.
- **التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف:** وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية
- **التصحيح عن طريق تغيرات أسعار الفائدة:** وطبقا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى التغيرات في أسعار الفائدة وهذه بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات ولكن ليس نفس تأثير مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان . (السيد متولي، 2011، صفحة 10)

2. النظرية الكينزية :

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان مدفوعات ومن أهم شروط هذه النظريات هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في أن هناك عالقة تنافسية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية. (بن طرية، 2017، صفحة 10)

3. نظرية التدفقات المالية (النظرية الحديثة) :

حيث جاءت هذه النظرية مكملة للنظرية الكلاسيكية والكينزية وذلك لإيهامهما دور التدفقات المالية في إعادة التوازن، وانطلاق في حالة التوازن في دولة ما، البد من أخذ مسألتين في عين الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة ماثلة في رصيد المعاملات الجارية والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية .

ب- التصحيح عن طريق تدخل السلطة العامة :

قد تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة وغير مباشرة لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنباً لاستمراره من ناحية وللحد من آثار الاقتصادية من ناحية أخرى .

يكون التدخل غير المباشر من خلال اختيار السياسة النقدية أو المالية بترك الباقي على قوى السوق حيث أنه لأدوات السياسة النقدية والمالية أهمية بالغة في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية .

أما التدخل المباشر فيتم وفق إجراءات تتخذها السلطات داخل الاقتصاد الوطني و إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني . فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في :

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في :

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.... الخ .
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

انه لعالج الاختلال في ميزان المدفوعات لبلد ما لا بد من معرفة الأسباب الحقيقية المسببة لذلك و عليه يمكن تحديد الآلية أو السياسة المناسبة و التي يجب أن تتوافق مع الخصائص الاقتصادية لذلك البلد.
(بسدات، صفحة 247.248)

و من خلال ما سبق، يتضح أن اختلال ميزان المدفوعات يمثل مؤشرًا خطيرًا على الوضع الاقتصادي الكلي لأي دولة، سواء نتج عن أسباب هيكلية، دورية، أو ظروف طارئة وغير متوقعة. وتكمن خطورته في تأثيره المباشر على الاحتياطات النقدية وسعر صرف العملة، مما قد يؤدي إلى أزمات مالية إذا لم تتم معالجته في الوقت المناسب. وقد بيّنت النظريات الاقتصادية المختلفة، الكلاسيكية والكينزية والحديثة، آليات متنوعة لتصحيح عبر السوق، كما وفرت السلطات العامة أدوات تدخل مباشر وغير مباشر لإعادة التوازن. لذلك فإن تشخيص الأسباب بدقة وتكييف السياسات وفقاً للواقع الاقتصادي الوطني يُعدان عنصرين حاسمين لمعالجة فعالة ومستدامة لهذا الاختلال.

في ختام هذا المبحث، يتضح أن العلاقة بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر تشكل إحدى الزوايا المهمة التي دفعتني للبحث والتعمق في هذا الموضوع، لما لها من أثر مباشر وحيوي على الوضع الاقتصادي الكلي لأي دولة، لا سيما الجزائر. فمن خلال تتبعي للبيانات وتحليلي لتدفقات الاستثمار الأجنبي، لاحظت أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على جلب رؤوس الأموال، بل تتعدى ذلك إلى التأثير في مكونات ميزان المدفوعات، سواء عبر الحساب الجاري أو الرأسمالي.

فعندما تدخل الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، فإنها تعزز احتياطي العملات الأجنبية، وتقلل الضغط على ميزان المدفوعات، خصوصاً إذا ما تم توجيهها إلى قطاعات إنتاجية تولّد صادرات جديدة أو تقلل من الواردات. وفي المقابل، قد تؤدي أيضاً إلى تحويلات أرباح وخروج العملة الصعبة، وهو ما ينعكس على الميزان إذا لم تكن هذه الاستثمارات متوازنة أو منتجة فعلياً على المدى الطويل.

وقد أدركت من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون أداة فعالة لتحسين ميزان المدفوعات إذا تم هئية البيئة المناسبة له، من استقرار سياسي واقتصادي، وقوانين واضحة ومحفزة، إلى جانب استراتيجية وطنية تُوجّه هذه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة. هذه العلاقة المتشابكة بين المؤشرين دفعتني إلى الاعتقاد بأن أي إصلاح اقتصادي جاد في الجزائر لا يمكن أن يُكتب له النجاح دون مراعاة هذا التوازن الدقيق بين جذب الاستثمار والحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعدّ أحد أبرز الظواهر الاقتصادية التي اكتسبت أهمية متزايدة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي. فقد أصبح يمثل مصدرًا رئيسيًا لدعم النمو الاقتصادي، من خلال توفير التمويل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية.

كما برزت أهمية ميزان المدفوعات كأداة محورية في قياس العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس بدقة مدى قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين مواردها المالية والتزاماتها الخارجية. ومن خلال التحليل، تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مكونات ميزان المدفوعات، سواء عبر الحساب الجاري أو حساب رأس المال والمالي، ما يجعل من هذه التدفقات عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار أو تعميق الاختلالات الاقتصادية.

وقد شكّل هذا الفصل قاعدة نظرية أساسية لفهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، مما يتيح الانتقال لاحقاً إلى دراسة أكثر تفصيلاً حول تطور هذه العلاقة على الصعيد العملي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية الراهنة.

الفصل الثاني : دراسة قياسية

لتأثير الاستثمار الأجنبي

المباشر على ميزان المدفوعات

الجزائري خلال الفترة

2022_1990

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

تمهيد

في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة ، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لا سيما في الدول النامية مثل الجزائر. فمنذ بداية التسعينيات، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي هدفت إلى خلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من السياسات الإصلاحية وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيره المباشر على عدد من المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها ميزان المدفوعات، الذي يُعد من أهم أدوات قياس التفاعل الاقتصادي للدولة مع العالم الخارجي. وعليه، يتناول هذا الفصل دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى سنة 2022، مع التركيز على أهم الإصلاحات والقوانين التي وُضعت لتحفيزه.

كما سيتم في هذا الإطار تقديم دراسة وصفية لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة، وتحليل اتجاهاته العامة ومدى انعكاسه على مكونات ميزان المدفوعات، خصوصًا الحساب الجاري وحساب رأس المال.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث لمحة على بعض قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

المطلب الأول : الجانب القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا _ الجانب القانوني :

مرّ قانون الاستثمار الأجنبي في الجزائر بعد الاستقلال بمراحل تشريعية متعددة، عكست في مجملها سعي الدولة إلى مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية وتهيئة بيئة قانونية جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية. فقد حاولت الجزائر من خلال هذه التشريعات توفير مناخ استثماري أكثر انفتاحاً، مع تحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني واستقطاب المستثمرين الأجانب. وفيما يلي عرض لأهم القوانين والتنظيمات التي شكلت محطات بارزة في مسار تنظيم الاستثمار الأجنبي في البلاد:

1. القانون رقم 63_277 المؤرخ في 26/07/1963 المتضمن لقانون الاستثمار :

هو أول قانون من نوعه خاص بالاستثمار ويهدف إلى تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة داخل الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الجديدة . (الجريدة الرسمية، 1963)

2. قانون الاستثمار رقم 66_248 المؤرخ في 15/06/1966 :

هو قانون بموجبه تم السماح بمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية . (الجريدة الرسمية، 1966)

3. قانون الاستثمار رقم 82/11 المؤرخ في 21 أوت 1982 :

صدر قانون 82/11 من اجل تنظيم كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة , بحيث حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية لحد أقصى لايتجاوز 49% من رأس مال الشركة .

4. قانون الاستثمار رقم 86/13 المؤرخ في 19 أوت 1986 :

حيث جاء هذا القانون متمم ومعدل لقانون 82/11 بقانون 86/13 نظرا لعدم قدرته على جلب الحجم المرغوب فيه من الشركات الاستثمارية الأجنبية للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات , لذلك تضمن القانون الجديد الكيفية التي يتم بها تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بطريقة مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق , لقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسات الأجنبية 49% على الأكثر , مع ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين . كما يستفيد الشريك الأجنبي كذلك من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض أجور ورواتب العمال الأجانب . (الجريدة الرسمية، 1986)

5. قانون النقد والقرض 90/10 في 1990 :

لقد شمل قانون النقد والقرض الصادر في 24 أبريل 1990 جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي، والقرض، والاستثمار، حيث أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما ألغى جميع الأحكام السابقة المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 49% و 51% على التوالي، وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. (الجريدة الرسمية، 1990)

6. قانون سنة 1993 :

لقد صدر قانون الاستثمار وفقاً للمرسوم في 5 أكتوبر 1993 ، بهدف توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية الملائمة لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، لاسيما الأجنبي، إلى الجزائر. وقد جاء هذا القانون متميزاً عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار. كما نصّ هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أو خواصاً، محليين أم أجانب، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي قد تعيق استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها. (الجريدة الرسمية، 1993)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

7. قانون 03/01 تطوير الاستثمارات لسنة 2001 :

لقد حدّد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يُطبّق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذلك على الاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب. وقد فتح هذا القانون مجالاً واسعاً ليشمل نوع الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته. (بن هلال، 2021، صفحة 45.46)

8. نظام سنة 2005 :

يهدف هذا النظام، الذي جاء بموجب الأمر رقم 03/05 المؤرخ في 2005/06/06 والمتعلق بالاستثمارات الأجنبية، إلى تنظيم طرق تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي العائدات الحقيقية الناتجة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية، وذلك عبر البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين، على أن يكون المبلغ المحوّل مطابقاً لحصة المساهمة الأجنبية في رأس المال، والتي يتم توثيقها بصفة قانونية ومدرجة ضمن هيكل الاستثمار الكلي المنجز.

9. مرسوم 2006 :

صدر المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 2006/10/09، ويهدف إلى تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، وسييره، وتشكيلته، وتنظيمه. وقد تضمن هذا المرسوم عدة أحكام، من بينها ما يلي:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على طلبات المستثمرين المتعلقة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوماً إلى 72 ساعة.
- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب، والخاصة بالمشروع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني، إلى مفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب.
- التأكيد على ضرورة التزام المستثمرين بالتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي إلى تعديلها وتحسينها، وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، من بينها تلك المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات، والتي بلغ عددها 42 اتفاقية مع نهاية سنة 2006.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

10. قانون المالية التكميلي 2009 :

صدر بموجب الأمر رقم 09-09 المؤرخ في 2009/07/22، حيث تميّز بالعودة إلى النصوص والممارسات التي سادت في قوانين الثمانينيات. وأهم ما جاء فيه هو ما يلي :

- إقرار ضريبة على الأرباح المحوّلة إلى الخارج.
- منع تمويل المشاريع الأجنبية عن طريق قروض أجنبية، باستثناء التمويل المحلي المسموح به.
- منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الأجانب على المشاريع المقامة لإنتاج السلع والخدمات.
- منع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب من القيام بعمليات التجارة الخارجية إلا في إطار شراكة مع طرف محلي يملك على الأقل 30% من رأس مال الشركة.
- إلزام المستثمرين الأجانب بإدخال مبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر تفوق تلك التي يحولونها إلى الخارج، بما يضمن تحقيق فائض في ميزان العملة الصعبة لصالح الجزائر خلال فترة تنفيذ المشروع. (جعفري، 2021، 2022، صفحة 51)

11. قانون الاستثمار رقم 16_06 :

صدر هذا القانون بتاريخ 2016/08/03، ويُعد تحولاً في السياسة الاستثمارية الجزائرية، حيث تم فيه تخفيف بعض القيود التي كانت مفروضة على الاستثمارات الأجنبية. ومن أبرز ما جاء فيه:

- إلغاء شرط الحصول على ترخيص مسبق للاستثمار في بعض القطاعات.
- تقديم مزيد من الحوافز الضريبية والجمركية للمستثمرين.
- وضع إجراءات جديدة لتسوية المنازعات الاستثمارية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

12. قانون رقم 14-19 المتضمن قانون المالية لعام 2020:

أدخل هذا القانون بعض التعديلات الهامة، من بينها المادة 109 التي نصت على إلغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية "49/51"، حيث أصبحت هذه القاعدة تقتصر فقط على القطاعات الإستراتيجية مثل الطاقة، والمناجم، والبنية التحتية، مما فتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية في باقي القطاعات. وجاء في نص المادة: "ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني 14 المقيم نسبة 51% على الأقل من رأسمالها". (اسماء سي، 2021، صفحة 201.200)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

13. قانون الاستثمار الجديد لعام 2022 القانون رقم 22-18 :

جاء هذا القانون بعدة تعديلات وإجراءات جديدة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أرسى هذا القانون عدة مبادئ و ضمانات لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لخدمة الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة استثمارية في الجزائر. وتتمثل هذه المبادئ في:

- مبدأ الشفافية عن طريق الرقمنة
- المساواة بين المستثمرين
- مبدأ حرية الاستثمار
- ضمان الثبات التشريعي
- ضمان تحويل رؤوس الأموال الأجنبية
- ضمان عدم التسخير الإداري أو نزع ملكية المشاريع المنجزة إلا وفقاً للقانون.

كما أنه، ومن أجل توفير حماية أكبر للمستثمرين، فقد عُزز دور القضاء في معالجة ملفات الاستثمار الوطني، أو عبر الطرق البديلة كالمصالحة والوساطة والتحكيم متى وُجدت اتفاقيات مبرمة أو اتفاق خاص. كما تم استحداث لجنة وطنية عليا للطعن تُوضع لدى رئاسة الجمهورية. (لعشاش، 2023، صفحة 175)

ثانياً _ الجانب التنظيمي :

يشكل الإطار القانوني أحد العناصر الجوهرية في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعكس مدى انفتاح الدولة واستقرار مناخها الاستثماري. وفي الجزائر، عرفت التنظيمات الخاصة بالاستثمار الأجنبي تطوراً ملحوظاً منذ الاستقلال، حيث سعت الدولة عبر مختلف القوانين والإصلاحات إلى تكييف منظومتها التشريعية مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. ومن خلال هذا التمهيد، سيتم التطرق إلى أبرز المحطات القانونية التي شكّلت ملامح سياسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

1. المجلس الوطني للاستثمار: (CNI)

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24/09/2001، وهو هيئة تم إنشاؤها من طرف الوزير الأول المسؤول عن ترقية الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر وتسهيل

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

الإجراءات للمستثمرين، كما يلعب دورًا هامًا في وضع السياسات الاستثمارية والاقتصادية، وتقديم التوصيات للحكومة حول كيفية تعزيز الاستثمارات في البلاد. ومن مهامه:

- اقتراح كل القرارات والمعايير الضرورية لتنفيذ جهاز الدعم وتشجيع المستثمر.
- اقتراح الاستراتيجيات والأولويات لتنمية الاستثمار.
- تقدير الأموال الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- الفصل في الاتفاقيات التي تخص منح الرخص والامتيازات في إطار النظام الخاص بالمناطق التي تكتسي أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيا متقدمة تُحافظ على البيئة.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

هي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001، وتُعد الهيئة الرئيسية المكلفة بترويج وتسهيل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر. تقدم الوكالة خدمات متعددة تشمل:

- تقديم المشورة للمستثمرين.
- تسهيل الحصول على التراخيص.
- متابعة المشاريع الاستثمارية من الفكرة إلى التنفيذ.
- توفير المعلومات حول الحوافز الاستثمارية المتاحة وفقًا للقوانين الجزائرية.

3. الشباك الموحد:

أنشئ الشباك الموحد اللامركزي من أجل تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية للمستثمرين، عبر تقديم جميع الخدمات المتعلقة بالاستثمار في مكان واحد. وحسب المادة 23 من الأمر 01-03، ينشط الشباك الموحد ضمن الوكالة والإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، ومن أبرز مهامه:

- إرشاد ومساعدة المستثمرين في كل ما يتعلق بالمشروع الاستثماري، بما في ذلك استخراج السجل التجاري.
- مساعدة المستثمرين على تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستثمار.
- الإعلام ومنح الوثائق الإدارية الأساسية لإنجاز واستغلال المشاريع.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

- استقبال الإيداعات وتسجيل التصريحات بالاستثمار وطلبات الامتياز. (جعفري، 2021.2022، صفحة 52.53)

المطلب الثاني : واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة 2022_1990
تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر منذ الاستقلال على قطاع المحروقات، نظرا لقلّة الموارد المالية والكفاءات والخبرات المختصة في هذا المجال خاصة بعد قرار 1971 والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة على رؤوس الأموال الأجنبية وهو ما شجع الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات الاستكشاف والنقل والتكرير، وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من الحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب بقصد البعث على النشاط الاقتصادي وإعادة التوازن الداخلي والخارجي من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03_01 عام 2001

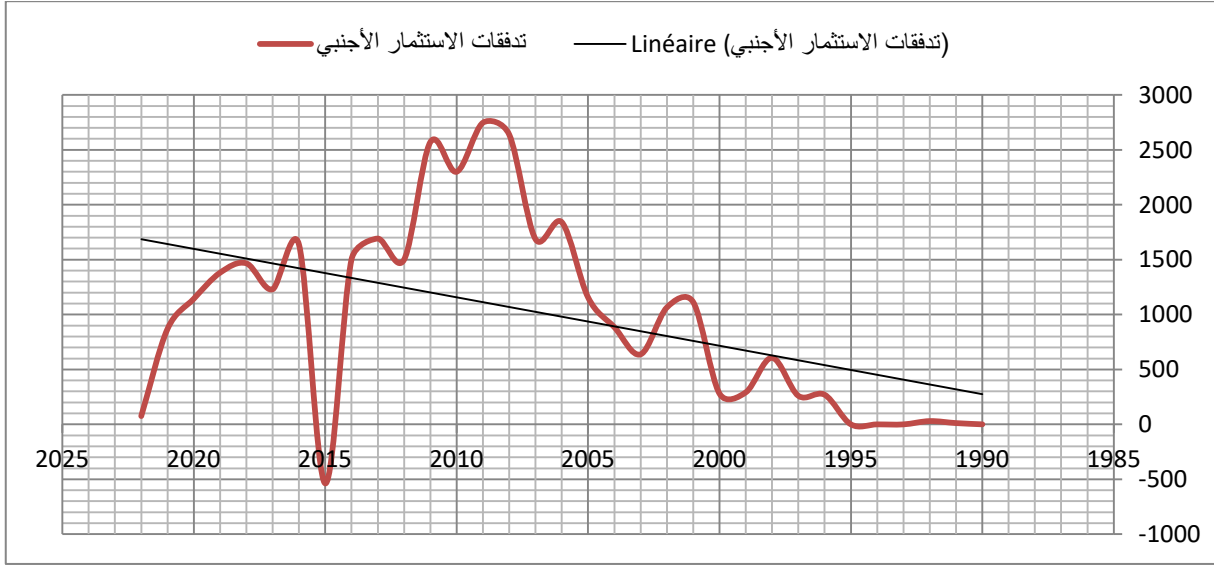
جدول رقم 3 : يوضح تطورات رصيد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 2022-1990 (الوحدة: مليون دولار امريكي)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
1990	5.39	2007	1.18
1991	0.02	2008	1.46
1992	0.06	2009	1.82
1993	2	2010	1.29
1994	2.35	2011	1.17
1995	2.39	2012	0.66
1996	0.57	2013	0.73
1997	0.53	2014	0.62
1998	1.25	2015	-0.28
1999	0.59	2016	0.9
2000	0.51	2017	0.64
2001	1.87	2018	0.57
2002	1.73	2019	0.71
2003	0.86	2020	0.69
2004	0.96	2021	0.41
2005	1.07	2022	
2006	1.49		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات (البنك الدولي) (الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة، 2023)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

رسم توضيحي 1 : المنحنى البياني لتطوير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة
1990_2022 (الوحدة : مليون دولار أمريكي)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال المنحنى البياني رقم 1 و الجدول رقم 3 يتّضح أن هذه التدفقات شهدت تذبذبًا كبيرًا، يعكس تأثرها بعدة عوامل سياسية واقتصادية داخلية وخارجية.

في بداية التسعينيات، كانت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدًا، وهو ما يُعزى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي شهدتها البلاد. بين سنتي 1993 و 1995، كانت التدفقات رمزية لا تتجاوز 1000 دولار، مما يدلّ على انعدام ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الأعمال آنذاك. ومع بداية التحسن الأمني والاقتصادي أواخر التسعينيات، بدأت التدفقات ترتفع تدريجيًا، حيث بلغت أكثر من 600 مليون دولار سنة 1998، وواصلت الارتفاع لتصل إلى أكثر من 1.8 مليار دولار سنة 2006، مستفيدة من إصلاحات قانونية واقتصادية ومن الطفرة النفطية العالمية.

بلغت هذه التدفقات ذروتها سنة 2008 بأكثر من 2.6 مليار دولار، ثم بدأت تتراجع تدريجيًا، خاصة بعد 2014، على خلفية تراجع أسعار النفط عالميًا، ما أثر على جاذبية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على المحروقات. وقد سُجّل انخفاض كبير في عام 2015، حيث بلغ صافي التدفق قيمة سالبة (-537 مليون دولار)، ما يشير إلى خروج استثمارات أو انخفاض كبير في الاستثمار الجديد.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

أما في السنوات الأخيرة (2021 و 2022)، فقد استمر التراجع، حيث سجلت الجزائر تدفقات بنحو 869 مليون دولار في 2021 و 932 مليون دولار في 2022، وهي أرقام بعيدة عن مستويات العقد السابق. ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة أسباب، من أبرزها:

- الضبابية السياسية والاقتصادية بعد الحراك الشعبي سنة 2019، وما تبعه من تغييرات في مؤسسات الدولة.
- الآثار الممتدة لجائحة كوفيد-19 التي أضعفت مناخ الأعمال وأثرت على حركة رؤوس الأموال عالميًا.
- تأخر إصلاحات الاستثمار وغياب استقرار تشريعي مشجع على المدى القصير.
- احتدام المنافسة الإقليمية، حيث أصبحت دول مجاورة تقدم حوافز أكثر جاذبية.

إن هذا المسار المتقلب يبيّن أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يزال رهين تقلبات خارجية وهيكل اقتصادي داخلي غير متنوع، ويبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة لضمان استدامة واستقرار هذه التدفقات بما يخدم النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

المطلب الثالث : تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 _ 2022

شهد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 العديد من التحولات التي تعكس التغيرات الاقتصادية والمالية التي مرت بها البلاد، سواء نتيجة لتقلبات أسعار المحروقات، أو بفعل الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح النسبي على الاستثمار الأجنبي. ويُعد ميزان المدفوعات أداة مهمة لفهم الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري، ومدى قدرته على مواجهة الصدمات وتمويل احتياجاته من العملة الصعبة. وفي هذا المبحث، سنحاول التطرق إلى تحليل أهم مكونات ميزان المدفوعات :

اولا _ تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري 1990 _ 2022

يُعد الحساب الجاري أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات، حيث يعكس صافي المعاملات الجارية بين الجزائر والعالم الخارجي من صادرات وواردات وخدمات وتحويلات. في هذا المطلب، سنستعرض تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة 1990-2022، وتحليل أبرز العوامل التي أثّرت عليه.

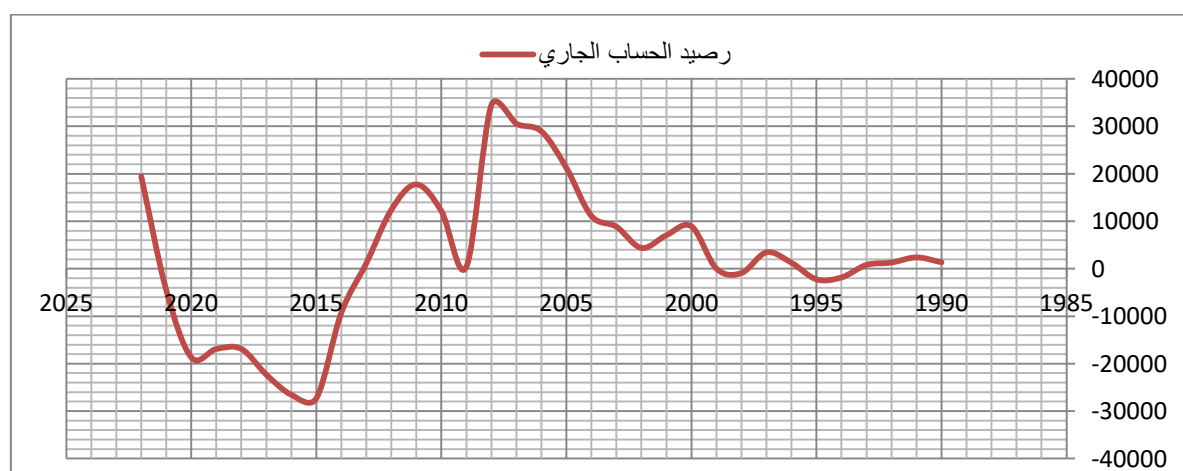
الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

جدول رقم 4 : يوضح تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990_2022
(الوحدة : مليون دولار امريكي)

السنوات	رصيد الحساب الجاري	السنوات	رصيد الحساب الجاري
1990	1350	2007	30540
1991	2390	2008	34450
1992	1300	2009	402
1993	800	2010	12149
1994	-1840	2011	17766
1995	-2240	2012	12418
1996	1260	2013	1152
1997	3450	2014	-9278
1998	-910	2015	-27295
1999	20	2016	-26550
2000	8930	2017	-22320
2001	7060	2018	-16884
2002	4371	2019	-16911
2003	8840	2020	-18681
2004	11120	2021	-4512
2005	21230	2022	19458
2006	28950		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات (بنك الجزائر) ميزان المدفوعات 2024

رسم توضيح 2: منحني بياني لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990_2022
(الوحدة : مليون دولار أمريكي)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

من خلال الجدول رقم 4 والمنحنى البياني رقم 2 لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، نلاحظ تذبذبًا واضحًا بين الفائض والعجز تبعًا للظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، لا سيما تقلبات أسعار النفط. فقد حققت الجزائر فوائض خلال التسعينيات في بعض السنوات، مثل 1990 و1991، قبل أن تسجل عجزًا في 1994 و1995 نتيجة انخفاض أسعار البترول وصعوبة الأوضاع الاقتصادية. ومع بداية الألفية، بدأت الجزائر تعرف فوائض متزايدة في الحساب الجاري بلغت ذروتها في 2008 بحوالي 34.45 مليار دولار، مدفوعة بطفرة أسعار النفط. لكن هذه الوضعية لم تستمر، حيث أدى الانهيار المالي العالمي في 2009 إلى تراجع الفائض بشكل حاد، ثم عاد للتحسن نسبيًا خلال الفترة 2010-2012. منذ 2014، ومع انهيار أسعار النفط، دخل الحساب الجاري في عجز مستمر بلغ أقصاه سنة 2015 بـ 27.3 مليار دولار، واستمر العجز حتى 2020 بسبب أزمة كورونا. إلا أن سنة 2022 شهدت تحولًا إيجابيًا بارزًا، حيث عاد الحساب الجاري لتحقيق فائض مهم قدره 19.46 مليار دولار، نتيجة انتعاش أسعار المحروقات وتزايد الطلب العالمي عليها.

ثانياً _ تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990 _ 2022

يُعد حساب رأس المال من المكونات الأساسية في ميزان المدفوعات، حيث يعكس حركة دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد الوطني. وفي هذا المطلب، سنسلط الضوء على تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، مع تحليل أبرز المؤثرات على تدفقاته.

جدول رقم 5 : يوضح تطوير حساب رأس المال لميزان المدفوعات 1990_2022 (الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	حساب رأس المال	السنوات	حساب رأس المال
1990	-1570	2007	-990
1991	-1880	2008	2540
1992	-1060	2009	3457
1993	-810	2010	3177
1994	-2540	2011	2375
1995	-4070	2012	-361
1996	-3350	2013	-1019
1997	-2290	2014	3397
1998	-830	2015	0
1999	-2395	2016	0

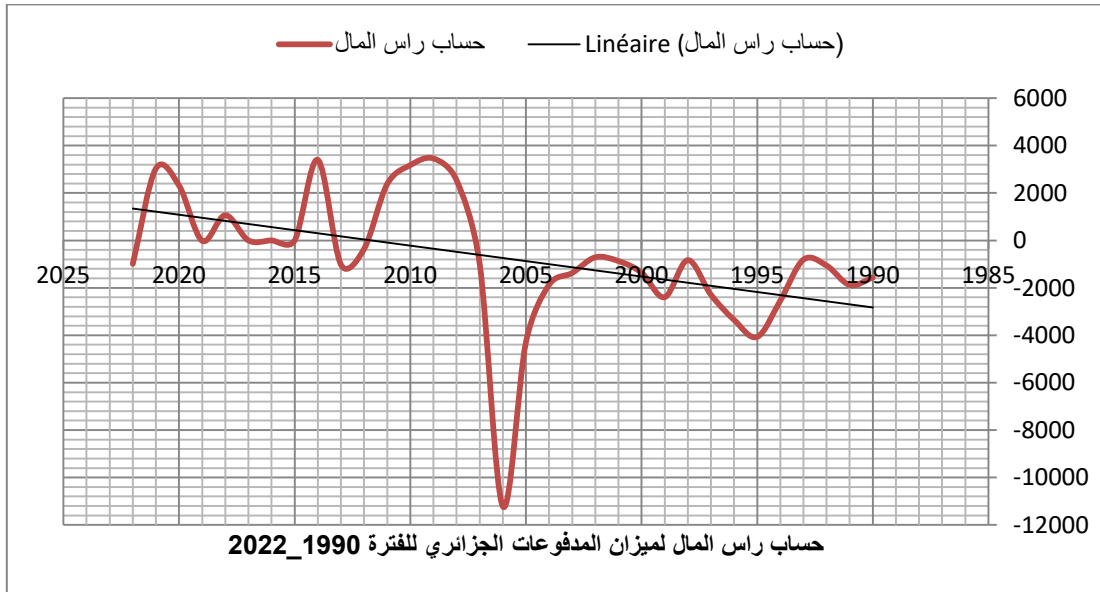
الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

0	2017	-1360	2000
1064	2018	-870	2001
-16	2019	-711	2002
2313	2020	-1372	2003
3033	2021	-1870	2004
-989	2022	-4290	2005
		-11220	2006

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات (بنك الجزائر) ميزان المدفوعات

رسم توضيحي رقم 3 : رسم بياني حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990_2022

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم 5 والمنحنى البياني رقم 3 ، يُظهر تحليل حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2022 أداءً متقلباً يعكس تطورات السياسة الاقتصادية، وجاذبية المناخ الاستثماري، وتحركات رؤوس الأموال الأجنبية. فقد بدأت الفترة بعجز واضح في بداية التسعينيات، حيث بلغ العجز -1.57 مليار دولار عام 1990، واستمر في الاتساع ليصل إلى -4.07 مليار دولار سنة 1995 نتيجة ضعف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والتحديات التي عرفتها الجزائر في تلك المرحلة من إصلاحات وانكماش اقتصادي. وبين 1996 و2005، استمر الحساب في تسجيل عجز متباين، بلغ ذروته سنة 2006 بـ -

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

11.22 مليار دولار، مما يعكس اعتماد الجزائر على الواردات الرأسمالية والتمويلات الخارجية دون مقابل كافٍ في شكل تدفقات رأسمالية داخلية.

في المقابل، شهد الحساب تحولاً تدريجياً نحو التوازن مع تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول، ليصل العجز إلى -990 مليون دولار فقط سنة 2007، قبل أن يسجل فائضاً لأول مرة عام 2008 بـ 2.54 مليار دولار، ثم يرتفع إلى 3.45 مليار دولار في 2009 و3.17 مليار دولار في 2010، مدفوعاً بتحسين ثقة المستثمرين وزيادة التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل. غير أن هذا الاتجاه لم يستمر طويلاً، فعاد الحساب إلى تسجيل عجز في 2012 و2013، قبل أن يعود لتحقيق فوائض طفيفة في السنوات التالية، خاصة بين 2020 و2021. أما سنة 2022، فعادت إلى تسجيل عجز بنحو -989 مليون دولار، ما يعكس استمرار هشاشة تدفقات رؤوس الأموال رغم تحسن الحساب الجاري. يشير هذا التذبذب العام إلى أن الجزائر لم تنجح بعد في خلق بيئة استثمارية مستقرة ومستدامة تسمح بجذب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل منتظم، مما يستدعي مزيداً من الإصلاحات لتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

ثالثاً _ تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990_2022

يُعد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات المؤشر النهائي الذي يعكس مدى توازن العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والعالم الخارجي. وفي هذا المطلب، سنعرض تطور هذا الرصيد خلال الفترة 1990-2022، مع تحليل أبرز العوامل التي ساهمت في تسجيل فوائض أو عجز خلال مختلف المراحل.

جدول رقم 6: يوضح تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990_2022

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	السنوات	الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات
1990	-220	2007	29550
1991	510	2008	36990
1992	240	2009	3859
1993	-10	2010	15326
1994	-4380	2011	20141
1995	-6310	2012	12057
1996	-2090	2013	133
1997	1160	2014	-5881
1998	-1740	2015	-27537
1999	2375	2016	-26031
2000	7570	2017	-21762
2001	6190	2018	-15820

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

2002	3660	2019	-16927
2003	7468	2020	-16369
2004	9250	2021	-1479
2005	16940	2022	18468
2006	17730		

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات (بنك الجزائر) ميزان المدفوعات 2024
رسم توضيحي رقم 4 : الرسم البياني لرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري
2022_1990

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم 6 والمنحنى البياني 4 ، يُظهر تحليل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022 تذبذبًا واضحًا بين العجز والفائض، يعكس تأثير الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار المحروقات والظروف الاقتصادية العالمية. فبينما بدأت الجزائر التسعينيات بعجز طفيف عام 1990، سرعان ما تفاقم خلال منتصف العقد نتيجة أزمة الديون وانخفاض مداخيل التصدير، حيث بلغ العجز ذروته سنة 1995 بنحو -6.3 مليار دولار. ومع نهاية التسعينيات وبداية الألفية، استفادت الجزائر من انتعاش أسعار النفط، ما مكنها من تسجيل فوائض معتبرة بلغت ذروتها في 2008 عند 36.99 مليار دولار. إلا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 كانت نقطة تحول، حيث بدأ الرصيد في التراجع، وصولاً إلى عجز تاريخي بـ -27.5 مليار دولار سنة 2015، نتيجة لانخفاض أسعار الخام. وقد استمر هذا العجز لعدة سنوات رغم محاولات الإصلاح، قبل أن يتحسن تدريجيًا مع تعافي السوق الطاقوية. وسجّلت الجزائر سنة 2022 انتعاشًا قويًا في ميزان المدفوعات، حيث

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

عاد الفائض بقوة إلى 18.46 مليار دولار، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا، وهو ما يعكس مجددًا هشاشة الميزان على تقلبات السوق الطاقوية وضعف تنوع القاعدة الاقتصادية.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري

في إطار دراستنا التي تركز على تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر، وبعد الدراسة الوصفية لأهم المتغيرات تم تحديد :

ميزان المدفوعات (BOP) في الجزائر : يمثل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر أحد المؤشرات الجوهرية التي تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وبقية دول العالم. فهو يشمل مختلف التدفقات المالية الداخلة والخارجة من البلاد، مثل المعاملات التجارية، وتحويلات رؤوس الأموال، والمعاملات المالية الأخرى. ويُعد هذا الرصيد أداة تحليلية مهمة لفهم التغيرات في الوضع الاقتصادي الخارجي، ولتقدير مدى توازن الجزائر في تعاملاتها الاقتصادية الدولية.

رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر : يُمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد الوطني، حيث يشير إلى التدفقات المالية التي يقوم بها المستثمرون الأجانب داخل الجزائر من خلال إقامة مشاريع أو المساهمة في شركات محلية. ومن خلال الدراسة الوصفية لهذه المتغيرات في السياق الجزائري، سيتم تحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وذلك بالاعتماد على النمذجة القياسية كأداة تحليلية. ومن شأن هذه التحليلات أن تقدم رؤى قيمة لصناع القرار، تُسهم في بلورة سياسات واستراتيجيات استثمارية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

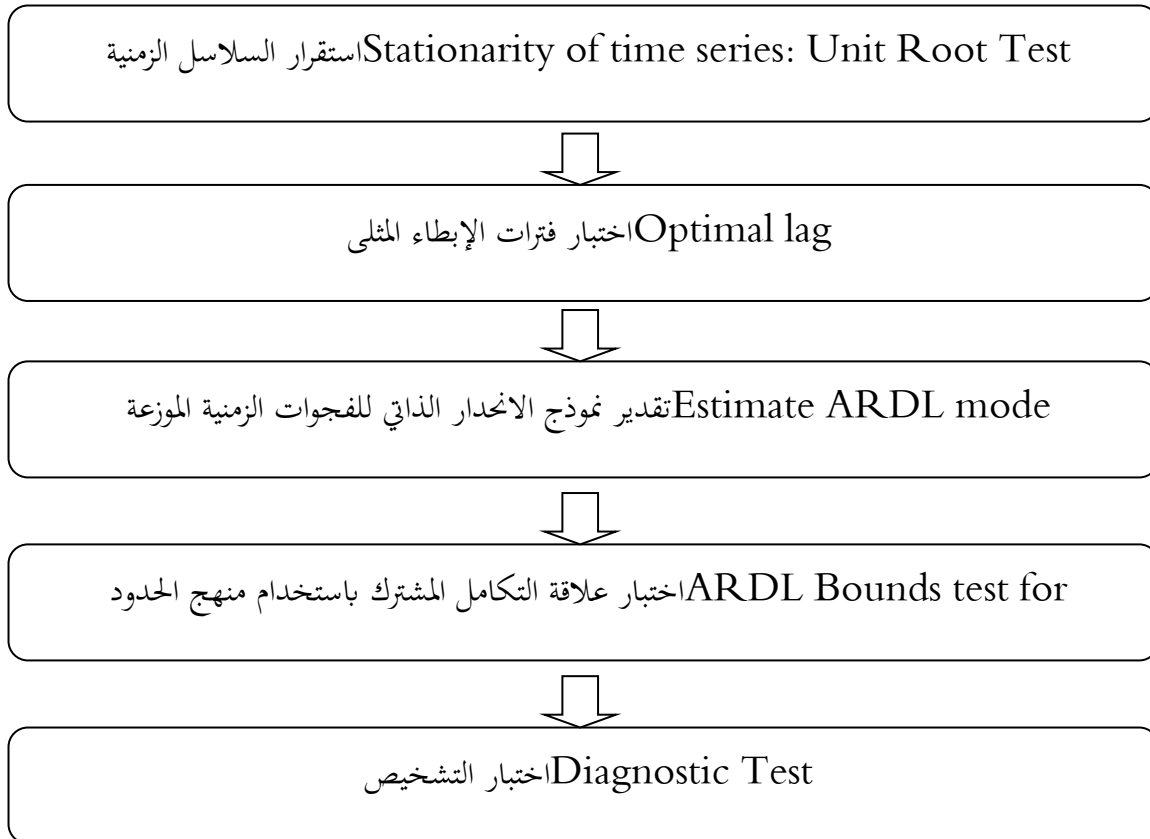
منهجية الدراسة :

يوضح المخطط المبين تسلسل الخطوات المنهجية المعتمدة في التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على ميزان المدفوعات (BOP). تبدأ هذه المنهجية بإجراء اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج. يلي ذلك استخدام معيار معلومات أكايك (AIC) لتحديد فترات الإبطاء المثلى لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة. بعد ضبط فترات التأخير، يتم الانتقال إلى اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) وفي المرحلة

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

الأخيرة، تُعتمد نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير وتحليل العلاقات القصيرة والطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

الشكل 5: مراحل منهجية الدراسة



المطلب الأول : الإطار النظري لدراسة القياسية

اولا _ استقرار السلاسل الزمنية **Stationarity of time series: Unit Root Test** واختبار جذر الوحدة (**Unit Root Test**)

تُعد استقرارية السلاسل الزمنية من الشروط الأساسية قبل الشروع في بناء النماذج القياسية الاقتصادية، خاصة عند استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ويقصد بالاستقرار (Stationarity) أن تكون خصائص السلسلة الزمنية - مثل المتوسط، التباين، والتغير الذاتي - ثابتة عبر الزمن. أما إذا تغيرت هذه الخصائص بمرور الوقت، فإن السلسلة تُعد غير مستقرة وتحتوي على ما يسمى بـ "جذر وحدة (Unit Root)".

وجود جذر وحدة يعني أن التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية ليست عشوائية أو مؤقتة، بل قد يكون لها تأثير دائم، وهو ما قد يؤدي إلى انحدار زائف (Spurious Regression) إذا ما تم نمذجة السلسلة دون معالجة. لذا، من الضروري اختبار استقرار المتغيرات قبل تقدير أي نموذج اقتصادي يعتمد على البيانات الزمنية.

من أكثر الأدوات استخدامًا في اختبار جذر الوحدة اختبار **Augmented Dickey-Fuller (ADF)** واختبار **Phillips-Perron (PP)** وتقوم هذه الاختبارات على اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة مستقرة. فإذا تم رفض الفرضية الصفرية، فهذا يشير إلى استقرار السلسلة، أي أنها لا تحتوي على جذر وحدة.

تُصنف السلاسل الزمنية وفقًا لدرجة تكاملها (Order of Integration)، ويُرمز لها بـ $I(d)$ ؛ حيث:

- إذا كانت السلسلة مستقرة في مستواها، فإنها من الدرجة صفر. $I(0)$
- وإذا استقرت بعد أخذ الفرق الأول، فإنها من الدرجة الأولى. $I(1)$
- وإذا استقرت بعد الفرق الثاني، فهي من الدرجة الثانية. $I(2)$

ثانياً: اختبار فترات الإبطاء المثلى (Optimal Lag Selection)

تُعد خطوة اختيار فترات الإبطاء (Lag Length) من أهم المراحل في تقدير نموذج ARDL، إذ يؤثر عدد الفترات المختارة على نتائج النموذج ودقته في تفسير العلاقات بين المتغيرات. الهدف من هذه الخطوة هو تحديد

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

عدد التأخيرات المناسب لكل متغير لضمان أن الأخطاء المتبقية في النموذج لا تعاني من مشاكل الترابط الذاتي، وبالتالي تحسين جودة التقدير.

يتم اختيار الفترات المثلى باستخدام معايير معلومات إحصائية، مثل:

- معيار أكايك للمعلومات (AIC) ،
- معيار شوارتز البياني (SBC) ،
- معيار حنا كوين (HQ).

وغالبًا ما يُفضل استخدام معيار أكايك (AIC) لأنه أكثر مرونة ودقة خاصة مع حجم عينات صغير. يتم اختيار النموذج الذي يُحقق أقل قيمة من هذه المعايير باعتباره النموذج الأمثل لاحتواء العدد المناسب من فترات الإبطاء.

ثالثًا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Estimate ARDL Model)

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى، يتم الانتقال إلى تقدير نموذج ARDL ، وهو النموذج الذي يجمع بين القيم الحالية والمتأخرة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. يتميز نموذج ARDL بقدرته على:

- تحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات،
- فصل التأثيرات قصيرة الأجل عن طويلة الأجل،
- التعامل مع متغيرات مدمجة من الرتبة I(0) و I(1) في آن واحد.

يتخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta X_{t-j} + \lambda Y_{t-1} + \theta X_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta X_{t-j} + \lambda Y_{t-1} + \theta X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن الجزء الأول يمثل التغيرات قصيرة الأجل، أما الجزء الذي يحتوي على القيم المتأخرة غير المفترقة فيمثل العلاقة طويلة الأجل.

رابعاً: اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود- (Bounds Test for Co-integration)

تُستخدم اختبارات الحدود **Bounds Test** للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في نموذج ARDL. هذا الاختبار مفيد بشكل خاص لأنه يمكن تطبيقه سواء كانت المتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ أو مزيجاً منهما.

يُبنى الاختبار على فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، مقابل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة توازنية. يتم مقارنة قيمة **F** المحتسبة بمجموعة من الحدود الحرجة:

- إذا كانت القيمة أعلى من الحد الأعلى: يتم رفض H_0 والتأكيد على وجود علاقة طويلة الأجل.
- إذا كانت أقل من الحد الأدنى: لا توجد علاقة تكامل مشترك.
- إذا كانت بين الحدين: يكون القرار غير حاسم.

خامساً: اختبارات التشخيص (ARDL Diagnostic Tests)

تهدف هذه المرحلة إلى التحقق من مدى صحة ومصداقية النموذج المقدر. وتشمل مجموعة من الاختبارات الإحصائية الأساسية، أبرزها:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للمخلفات: (Jarque-Bera Test)

للتحقق مما إذا كانت بواقي النموذج تتبع توزيعاً طبيعياً، وهي فرضية ضرورية لتطبيق الاستدلالات الإحصائية.

2. اختبار تباين التباين: (Heteroskedasticity Test)

مثل اختبار Breusch-Pagan أو ARCH، ويستخدم للكشف عن ثبات تباين الأخطاء أو ما إذا كان هناك مشكلة تباين تبايني. (Heteroscedasticity)

3. اختبار الارتباط الذاتي للمخلفات: (Serial Correlation)

مثل اختبار (Breusch-Godfrey) LM، ويهدف إلى الكشف عن وجود ارتباط زمني بين الأخطاء، مما قد يضعف من كفاءة التقديرات.

4. اختبار استقرار النموذج: (Stability Tests)

مثل اختبائي CUSUM وCUSUMSQ، للتأكد من أن معاملات النموذج مستقرة على مدى فترة الدراسة، مما يدل على موثوقية النتائج.

المطلب الثاني : الإطار التطبيقي لدراسة القياسية

أولاً _ اختبار السكون جذر الوحدة Unit Root Test

1. تحليل نتائج اختبار السكون (ADF) :

لنؤكد من خصائص السكون في السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة ، تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لكل من :

الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)

ميزان المدفوعات (BOP)

وقد أسفر الاختبار على النتائج التالية

الجدول 7 يوضح تحليل اختبار السكون

النتيجة	القيمة الاحتمالية	T-Statistic	مستوى التحليل	المتغير
ساكن في المستوى	0.0000	-8.168001	المستوى	FDI
غير ساكن	0.39	-1.7575	المستوى	BOP
ساكن في الفرق 1	0.0005	-4.8178	الفرق الاول	

2. الاستنتاج العام :

يتبين أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ساكن في المستوى، مما يعني أنه مدمج من الدرجة الصفرية $I(0)$ ، في حين أن متغير ميزان المدفوعات (BOP) غير ساكن في المستوى لكنه يصبح ساكنًا بعد أخذ الفرق الأول، أي مدمج من الدرجة الأولى $I(1)$. وعليه، فإن المتغيرين يلبيان شروط نموذج ARDL الذي يتطلب أن تكون المتغيرات مدمجة من الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ ، وبالتالي يمكن اعتماد هذا النموذج بأمان لتحليل العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

ثانياً _ تحليل اختبار فترات الإبطاء المثلى (Optimal Lag Selection)

• تحليل فترات الإبطاء لنموذج - ARDL الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

جدول رقم 8: اختبار فترات الإبطاء لنموذج - ARDL الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-16.8835	NA	2.77E+02	1.555091	1.60446	1.567507
1	-13.94385	5.368138	0.234332	1.386422	1.485161	1.411254
2	-13.93983	0.006999	0.255801	1.473092	1.621137	1.102277
3	-12.7437	1.197567	0.225195	1.455945	1.653423	1.50561
4	-12.16389	0.202669	0.297544	1.531643	1.778489	1.593724
5	-12.5226	0.206607	0.286719	1.510864	1.906865	1.683372
6	-12.35793	0.228768	0.263113	1.462655	2.028836	1.770212
7	-9.62328	2.998579	0.213366	1.31682	2.052258	1.757012
8	-8.78347	0.339481	0.257146	1.534699	1.990743	1.658136
9	-6.02154	3.110193	0.23512	1.3941	1.887794	1.518263
10	3.914934	2.209273	0.223168*	1.296951*	1.840013	1.433529

التحليل:

بناءً على نتائج اختبار فترات الإبطاء في نموذج ARDL لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، يتبين أن أفضل فترة إبطاء مقترحة حسب معيار Akaike (AIC) هي الفترة (Lag 10) ، حيث سجلت أقل قيمة (1.296951). يشير هذا إلى أن إدراج 10 فترات إبطاء في النموذج يحقق أفضل توافق للبيانات، مما يساعد على بناء نموذج ARDL دقيق لتقدير العلاقات بين المتغيرات. ينبغي استخدام هذا التحديد في النماذج اللاحقة للتحقق من وجود علاقات قصيرة وطويلة الأجل.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

• تحليل اختبار فترات الإبطاء لمتغير ميزان المدفوعات (BOP)

جدول رقم 9 : نتائج اختبار فترات الإبطاء لمتغير ميزان المدفوعات (BOP)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-256.8564	NA	3.200e+08	22.42229	22.47166	22.43471
1	-246.1436	19.56241*	1.388e+08	21.57771*	21.67664*	21.60254*
2	-245.8664	0.428074	1.426e+08	21.64056	21.78867	21.67781
3	-245.8564	1.28e-05	1.602e+08	21.72551	21.92489	21.77718
4	-244.8552	1.852893	1.728e+08	21.79138	22.07361	21.87866
5	-243.0556	1.806544	1.568e+08	21.74404	22.04022	21.81854
6	-235.3858	9.030303	1.417e+08	21.27688	22.13827	21.85960
7	-240.4842	3.413467	1.732e+08	22.03350	22.33501	21.73577
8	-239.8433	0.681887	1.848e+08	22.06042	22.04356	21.71594
9	-237.1473	1.798412	2.038e+08	22.04651	22.04651	21.67698
10	-237.7697	0.091489	1.588e+08	21.63285	22.17521	21.76873

التحليل:

أظهرت نتائج اختبار فترات الإبطاء لمتغير ميزان المدفوعات (BOP) باستخدام معايير الاختيار المختلفة

(AIC)، (SC)، (HQ) ، أن الفترة المثلى للإبطاء هي $lag = 1$ ، حيث حقق هذا التأخير أقل قيمة لكل من:

- Akaike Information Criterion (AIC) = 21.57771

- Schwarz Criterion (SC) = 21.67664

- Hannan-Quinn Criterion (HQ) = 21.60254

ويُفهم من ذلك أن استخدام فترة تباطؤ واحدة هو الأنسب لبناء نموذج ARDL مستقر وذو دلالة إحصائية،

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

ما يعزز دقة التقديرات عند تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والمتغيرات الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا _ تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** العلاقة في الاجل القصير :

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة الاحادي والتأكد من أن متغير ميزان المدفوعات (BOP) مستقر في الفرق (1)I, بينما متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مستقر في المستوى I(0), تم الانتقال إلى تقدير نموذج **ARDL** باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1990_2022, بهدف دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الأجل القصير .

وقد جاءت النتائج على النحو التالي :

الجدول رقم 10: يوضح تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** العلاقة في الأجل القصير

المتغير	المعامل COEFFICIENT	القيمة الإجمالية (-P) (value)	التفسير
-BOP (1)	0.79	0.0000	يدل إحصائيا عند مستوى معنوي 1%, مما يشير إلى وجود تأثير ذاتي كبير لميزان المدفوعات على نفسه في الأجل القصير, ويعكس نوعا من الاستقرار الديناميكي .
FDI	-290.00	0.92	غير دال إحصائيا, مما يدل على غياب التأثير المباشر والاني للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الأجل القصير.
الثابت (C)	1148.59	0.72	غير معنوي إحصائيا, ولا يضيف تفسيراً هاماً لتغيرات النموذج.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

• مؤشرات جودة النموذج :

الجدول رقم 11 يوضح مؤشرات جودة النموذج

التفسير	القيمة	المؤشر الإحصائي
يفسر النموذج نحو 60% من التغيرات في ميزان المدفوعات, وهي نسبة مقبولة في الدراسة الاقتصادية .	0.60	معامل التحديد R^2
يشير إلى جودة النموذج بعد ضبط عدد المتغيرات, ويعزز من مصداقية النتائج.	0.57	معامل التحديد المعدل R^2
تشير إلى أن النموذج ككل معنوي إحصائيا.	22.28	F إحصائية

الاستنتاج : يتبين من النتائج السابقة إن :

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر تأثيرا معنويا على ميزان المدفوعات في الأجل القصير خلال الفترة المدروسة
- ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير بقيمه السابقة، مما يدل على وجود خاصية الاستقرار الذاتي في السلسلة الزمنية.

رابعا _ تحليل اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات **BOUND TEST**: تم استخدام اختبار الحدود (bound test) المقترح من طرف (Pesaran et al. (2001). ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات (bop) والاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) في الجزائر خلال الفترة 1990_2022.

وقد أسفر اختبار الحدود عن القيمة التالية الإحصائية F :

$$F\text{-statistic} = 1.037673$$

بمقارنتها مع القيم الحدية الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية حسب الجدول التالي :

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
الجزائري خلال الفترة 1990-2022

الجدول 12 يوضح تحليل اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات BOUND TEST

مستوى المعنوية	I(0)	I(1)
10%	3.030	3.510
5%	3.620	4.160
1%	4.940	5.580

نلاحظ إن قيمة F المحسوبة (1.037673) اقل من جميع القيم الحدية الدنيا I(0)، وهو ما يعني رفض وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين عند جميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%).

الاستنتاج :

بناء على نتائج اختبار الحدود، يمكن القول انه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة. وبالتالي فان التحليل القياسي سيقصر على تفسير العلاقة في الأجل القصير دون الحاجة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (EMC).

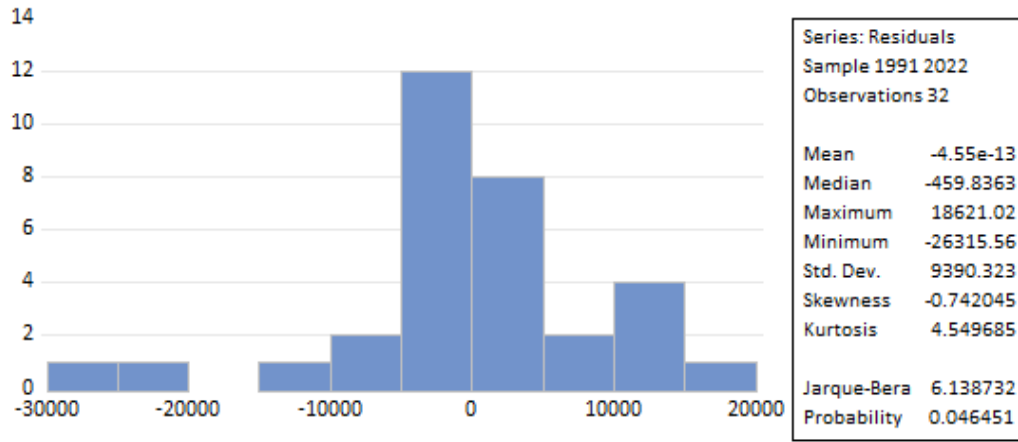
ملاحظة :

لن نتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM، لان شروط وجود علاقة توازنية طويلة الأجل غير متحقق.

خامسا _ اختبار صلاحية النموذج **ARDL Diagnostics test** :

1. اختبار التوزيع الطبيعي للمخلفات (**Jarque-Bera Test**) :

الشكل رقم 6 : يوضح تحليل اختبار التوزيع الطبيعي للمخلفات



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **Eviews**

تم إجراء اختبار Jarque-Bera للتحقق من مدى مطابقة بواقي نموذج ARDL للتوزيع الطبيعي، وهو من الشروط الأساسية لصحة التقدير في النماذج القياسية. وقد أظهرت النتائج التالية:

Skewness (الانحراف): -0.742 وهو يشير إلى وجود انحراف بسيط لليسار.

Kurtosis (التفطح): 4.549 وهو أعلى من القيمة المثالية (3)، مما يدل على وجود قيم متطرفة أكثر من المعتاد في التوزيع الطبيعي.

Jarque-Bera: 6.138

P-value: 0.046

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

وبناءً على هذه النتائج، نلاحظ أن قيمة الاحتمالية (0.046) أقل من المستوى المعتمد للدلالة الإحصائية (5%)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن المخلفات تتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي يمكن القول إن المخلفات لا تتوزع بشكل طبيعي، وهو ما قد يؤثر على كفاءة ودقة نتائج التقدير. ملاحظة: رغم أن بعض الانحراف عن التوزيع الطبيعي قد يكون مقبولاً خاصة في النماذج المبنية على عينات كبيرة أو عند استخدام اختبارات متينة، إلا أنه من المفيد أخذ هذه النتيجة بعين الاعتبار عند تفسير النتائج النهائية للنموذج.

2. اختبار التباين (Heteroskedasticity Test) :

تم تطبيق اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للتحقق من وجود مشكلة التباين في نموذج ARDL، وهي إحدى الفرضيات الأساسية في نماذج الانحدار الكلاسيكية، والتي تنص على ثبات تباين الأخطاء (Homoskedasticity). وقد أسفر الاختبار عن النتائج التالية:

$$F\text{-statistic} = 3.26, \text{ بقيمة احتمالية } 0.0528$$

$$\text{Obs}^*\text{R-squared} = 5.875, \text{ بقيمة احتمالية } 0.0520$$

وبما أن كلا الاحتماليتين أكبر قليلاً من مستوى الدلالة 5%، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تباين. وبالتالي، يمكن القول إن المخلفات تتمتع بتباين ثابت عند مستوى ثقة 95%.

3. اختبار الارتباط الذاتي للمخلفات (Autocorrelation) :

تم إجراء اختبار Breusch-Godfrey LM للتحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي للمخلفات في نموذج ARDL، وذلك باستخدام درجتين إبطاء (lag = 2). وقد أسفر الاختبار عن النتائج التالية:

$$\text{Obs}^*\text{R-squared} = 0.71$$

$$\text{Prob. Chi-Square}(2) = 0.69$$

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022

بما أن قيمة الاحتمالية (0.69) أكبر بكثير من المستوى المعتمد للدلالة الإحصائية (5%)، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المخلفات. وعليه يمكن القول إن نموذج ARDL لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، مما يعزز من صحة النموذج وملاءمته للتحليل.

4. اختبار استقرار النموذج (CUSUM) و (CUSUMSQ) :

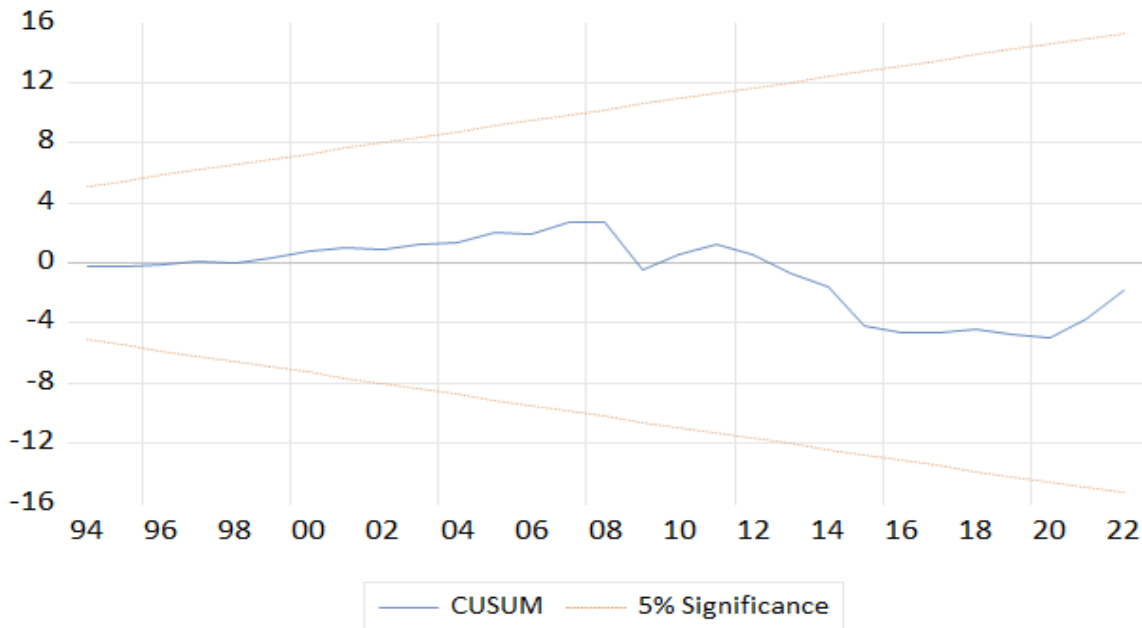
- تحليل اختبار استقرار النموذج (CUSUM Test) :

الشكل رقم 7 : يوضح اختبار استقرار النموذج

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews

تم إجراء اختبار CUSUM لفحص استقرار معاملات نموذج ARDL عبر الفترة الزمنية قيد الدراسة. يُظهر الرسم البياني للاختبار أن خط CUSUM (الممثل باللون الأزرق) ظل ضمن حدود الثقة الممثلة بالخطوط الحمراء عند مستوى دلالة 5% طوال الفترة الزمنية.

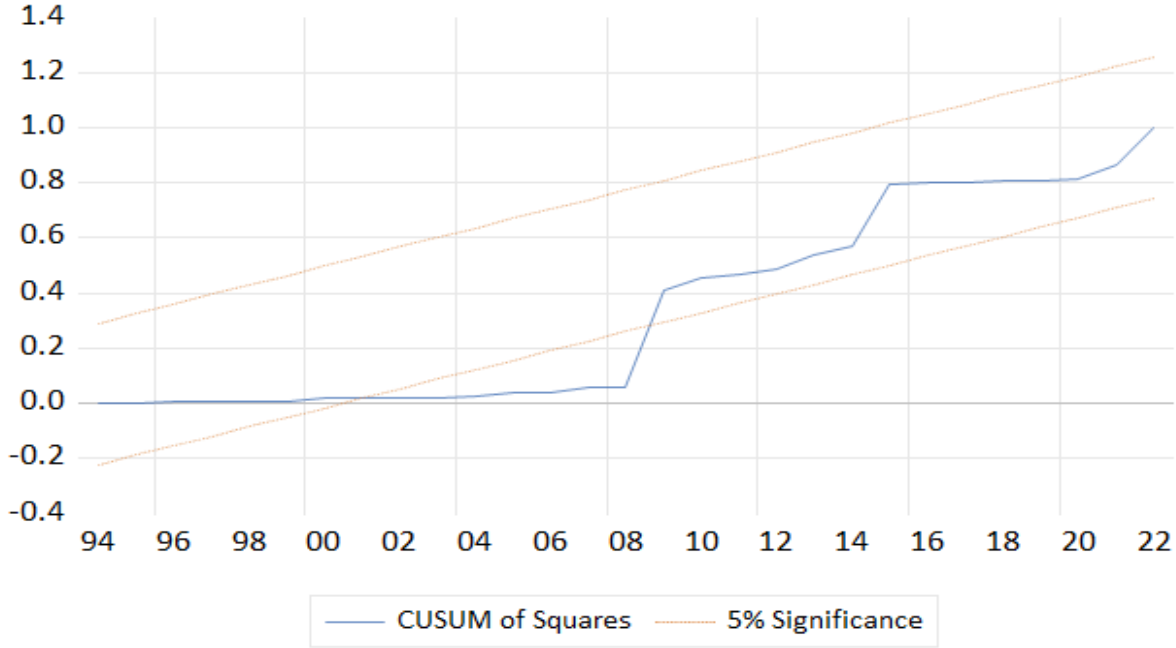
يشير هذا إلى أن معاملات النموذج مستقرة ولا توجد تغييرات هيكلية أو انكسارات تؤثر على صلاحية النموذج. ومن ثم، يمكن الاعتماد على نتائج النموذج واستنتاجاته بثقة، مما يعزز من موثوقية التحليل الاقتصادي



والاقتصادي التطبيقي الذي يعتمد عليه.

- تحليل اختبار استقرار النموذج (CUSUMSQ Test) :

الشكل رقم 8 يوضح تحليل استقرار النموذج CUSUM SQ test



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج Eviews

تم إجراء اختبار (CUSUM of Squares (CUSUMSQ) للتحقق من وجود تغيرات هيكلية أو تقلبات مفاجئة في معاملات نموذج ARDL عبر الفترة الزمنية. يُظهر الرسم البياني أن خط CUSUMSQ (الممثل باللون الأزرق) خرج قليلاً من حدود الثقة عند مستوى دلالة 5% (الخطوط الحمراء) في بداية الفترة الزمنية عند الجانب السفلي، ثم عاد للتصاعد داخل الحدود الحمراء لبقية الفترة.

هذا الخروج الطفيف والقصير للخط الأزرق خارج الحدود لا يشير بالضرورة إلى وجود مشكلة جوهرية في استقرار النموذج، خصوصاً مع عودة الخط إلى داخل الحدود لاحقاً. بشكل عام، يمكن القول إن النموذج يتمتع بدرجة جيدة من الاستقرار، مع ضرورة الانتباه لهذه التقلبات الصغيرة التي قد تكون نتيجة بعض الأحداث المؤقتة في البيانات.

خلاصة الفصل

يُظهر الفصل القياسي من هذه الدراسة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 لم تكن على القدر المتوقع من القوة أو المعنوية. فعلى المدى القصير، تبين أن تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ضعيف وغير معنوي إحصائيًا، مما يدل على أن هذه الاستثمارات لم تُترجم فعليًا إلى تحسين في وضع الجزائر الخارجي. من ناحية أخرى، أظهرت نتائج نموذج $ARDL$ أن ميزان المدفوعات يتمتع بخصائص استقرار ذاتي قوية، حيث تؤثر قيمه السابقة بشكل كبير على مستوياته الحالية. كما أن اختبارات الحدود لم تُثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، ما يعني غياب التكامل المشترك بين FDI و BOP . أما من حيث جودة النموذج، فقد أظهرت اختبارات التشخيص أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلات خطيرة، سواء من حيث التوزيع الطبيعي للمخلفات أو التغيرات التبايني أو الاستقرار الهيكلي للمعاملات. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات إنتاجية ذات مردود أعلى على الاقتصاد الكلي، لتحقيق أثر ملموس على ميزان المدفوعات وتعزيز التوازن الخارجي للبلاد.

خاتمة

جاءت هذه الدراسة لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، مع توظيف منهجية قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقد انطلقت الدراسة من إشكالية جوهرية مفادها مدى قدرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، في ظل التحديات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر وسعيها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة على مدخل تحليلي وصفي للبيانات، تلاه تحليل قياسي عبر خطوات منهجية دقيقة، شملت اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، واختيار فترات الإبطاء المثلى، ثم اختبار وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين، وإجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للتحقق من صلاحية النموذج.

النتائج :

1. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساكن في المستوى $(I(0))$ ، بينما ميزان المدفوعات ساكن بعد الفرق الأول $(I(1))$.
2. أظهرت نتائج نموذج ARDL غياب تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الأجل القصير.
3. بيّن اختبار الحدود غياب علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
4. أثبت ميزان المدفوعات خاصية الاستقرار الذاتي عبر الزمن.
5. أظهرت اختبارات صلاحية النموذج (Jarque-Bera ، Breusch-Pagan ، CUSUM) أن النموذج المقدر يتمتع بخصائص إحصائية جيدة.
6. تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم تؤدّ إلى تحسين كبير في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة.
7. غلبة الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري قللت من تأثير هذه التدفقات على التوازن الخارجي.
8. غياب التنوع القطاعي في الاستثمارات الأجنبية أثر سلباً على فعاليتها الكلية في دعم ميزان المدفوعات.

التوجيهات والتوصيات:

1. ضرورة إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية كالصناعة والزراعة والخدمات التكنولوجية.
2. تحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بنية تحتية مناسبة.
3. تفعيل الحوافز الجبائية والضريبية وربطها بأداء المشاريع وجدواها الاقتصادية.

4. تعزيز الشفافية القانونية والاستقرار التشريعي لضمان ثقة المستثمرين.
5. إنشاء شركات استراتيجية مع مستثمرين أجنبى تستهدف التصدير وتقليل التبعية للواردات.
6. تقوية المؤسسات المحلية لتستفيد من نقل التكنولوجيا والمعرفة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية.
7. ضرورة إدماج الاستثمار الأجنبي ضمن رؤية تنمية شاملة مرتبطة بتحقيق التوازن الخارجى.
8. توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحسين قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات ذات طابع طويل الأجل ومستدام.

قائمة المراجع

المراجع

- Kawecki, B. G. (2009). *Économie internationale(commerce et macroéconomie)*. Paris: DUNOD.
- احسان لخضر. (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر. تعاريف وقضايا ، 32 ، ص 10 ، 11. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- البنك الدولي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org>.
- الجريدة الرسمية. (26 07, 1963). القانون رقم 63_277 المتضمن لقانون الاستثمار . الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (16 06, 1966). قانون الاستثمار رقم 66_248 (18) . الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (19 08, 1986). تاسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها (35) .
- الجريدة الرسمية. (14 04, 1990). القانون 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض (10) .
- الجريدة الرسمية. (05 10, 1993). المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار (64) .
- السيد محمد أحمد السريتي، و محمد عزت محمد غزلان. (2012). التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- اميرة حسب الله محمد. (2004 . 2005). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الدار الجامعية.
- بعوش اميرة كحالتنوال. (2017_2018). دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990_2016. مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص ادارة ومالية . ميلة، الجزائر.
- بنك الجزائر. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz>.
- جمال قاسم حسن ,كريم زايدي محمد اسماعيل. (2022). الاستثمار الاجنبي المباشر. الامارات العربية المتحدة، ابوظبي: صندوق النقد العربي.
- جمالالدين لعويسات. (2000). العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية. الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع.
- حنان لعروق. (2005). سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي. دراسة حالة الجزائر. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ، 4. الجزائر، قسنطينة: جامعة الاخوة منتوري.
- حورية بن طرية. (2017). دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية .مالية وتجارة دولية . ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
- دلال بن سميحة. (2016). الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، محدداتها اثارها وتوجيهاتها (المجلد الاولي 2017). عمان: دار الايام للنشر و التوزيع.
- زقورة زهرة بوفسيوة خولة. (2020_2021). دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 _ 2019. الصفحة 22 و 23. جيجل.
- سميحة جعفري. (2021.2022). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000_2021. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، 52.53.
- عبد القادر السيد متولي. (2011). الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات (المجلد ط 01). الاردن: دار الفكر.
- عبد الكريم كافي. (2013). الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية (المجلد الاولي). بيروت ، لبنان: مكتبة حسن العصرية.

- عبد الكريم كافي. (2013). *الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية* (المجلد الاول). بيروت , لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- عبدالسلام ابوقحف. (2001). *اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي*. مصر: مكتبة الاشعاع الفنية.
- علي سهام طرشاني، بن يوسف خلف الله اسماء سي. (2021). القاعدة الاستثمارية 49_51% دورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000_2019. مجلة ، 01 (21) ، 201. الجزائر: مجلة الباحث.
- فليح حسن خلف. (2004). *التمويل الدولي* (المجلد 1). الاردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- كريمة بسدات. (بلا تاريخ). دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر. مجلة *المالية والاسواق* ، ص 247 و 248. مستغانم: جامعة مستغانم.
- محمد سيد عابد. (1999م). *التجارة الدولية*. مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- محمد لعشاش. (2023). المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22_18 من التكريس الى التعزيز. *المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية* ، 3 ، 15. البويرة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- مليقة غضبان شراف عقون. (ديسمبر، 2020). الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2000-2017. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام بواقي* ، المجلد 7 العدد 3 ، 1354. ام بواقي، الجزائر.
- نذير بن هلال. (2021). المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار على ضوء قانون رقم 22_18 المتعلق بالاستثمار. *مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية* (02) ، 05 ، 45.46.
- نعيمة العربي. (بلا تاريخ). أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية* ، 383.
- هاين عرب. (2008). *المساعد في المالية الدولية*. ملتي البحث العلمي.
- هشام محمد عمارة ايمان عطية ناصف. (2008). *مبادئ الاقتصاد الدولي*. الاسكندرية: دار الفتح للتجليد الفني.
- Kawecki, B. G. (2009). *Économie internationale(commerce et macroéconomie)*. Paris: DUNOD.
- احسان لخضر. (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر. تعاريف وقضايا ، 32 ، ص 10 ، 11. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- البنك الدولي*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org>.
- الجريدة الرسمية. (26 07, 1963). *القانون رقم 63_277 المتضمن لقانون الاستثمار* . الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (16 06, 1966). *قانون الاستثمار رقم 66_248* (18) . الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (19 08, 1986). *تأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها* (35) .
- الجريدة الرسمية. (14 04, 1990). *القانون 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالندف والقرض* (10) .
- الجريدة الرسمية. (05 10, 1993). *المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار* (64) .
- السيد محمد أحمد السريتي، و محمد عزت محمد غزلان. (2012). *التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

- اميرة حسب الله محمد. (2004 . 2005). *محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية*. الدار الجامعية.
- بعوش اميرة كحالتنوال. (2017_2018). دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990_2016. *مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص ادارة ومالية*. ميله، الجزائر.
- بنك الجزائر. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz>.
- جمال قاسم حسن ,كريم زايدى محمد اسماعيل. (2022). *الاستثمار الاجنبي المباشر*. الامارات العربية المتحدة، ابوظبي: صندوق النقد العربي.
- جمالالدين لعويسات. (2000). *العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية*. الجزائر: دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع.
- حنان لعروق. (2005). سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي. *دراسة حالة الجزائر*. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ، 4. الجزائر، قسنطينة: جامعة الاخوة منتوري.
- حورية بن طرية. (2017). دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية .مالية وتجارة دولية . ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
- دلال بن سميعة. (2016). *الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، محدثاتها اثارها وتوجيهاتها* (المجلد الاولى 2017). عمان: دار الايام للنشر و التوزيع.
- زقورة زهرة بوفسيوة خولة. (2020_2021). دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 _ 2019. الصفحة 22 و 23. جيجل.
- سميحة جعفري. (2021.2022). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000_2021. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، 52.53.
- عبد القادر السيد متولي. (2011). *الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات* (المجلد ط 01). الاردن: دار الفكر.
- عبد الكريم كاكى. (2013). *الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية* (المجلد الاولى). بيروت ، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- عبد الكريم كاكى. (2013). *الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية* (المجلد الاولى). بيروت ، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- عبدالسلام ابوقحف. (2001). *اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي*. مصر: مكتبة الاشعاع الفنية.
- علي سهام طرشاني، بينيوسف خلف الله اسماء سي. (2021). القاعدة الاستثمارية 49_51% ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000_2019. *مجلة ، 01 (21)* ، 201. الجزائر: مجلة الباحث.
- فليح حسن خلف. (2004). *التمويل الدولي* (المجلد 1). الاردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- كريمة بسدات. (بلا تاريخ). دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر. *مجلة المالية والاسواق* ، ص 247 و 248. مستغانم: جامعة مستغانم.
- محمد سيد عابد. (1999م). *التجارة الدولية*. مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- محمد لعشاش. (2023). المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22_18 من التكريس الى التعزيز. *المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية* ، 3 ، 15. البويرة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- ملیكة غضبان شراف عقون. (ديسمبر، 2020). الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2000-2017. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام بواقي* ، المجلد 7 العدد 3 ، 1354. ام بواقي، الجزائر.

نذير بن هلال. (2021). المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار على ضوء قانون رقم 22_18 المتعلق بالاستثمار. مجلة الدراسات حول فعالية القاعدة القانونية (02) ، 05 ، 45.46.

نعيمة العربي. (بلا تاريخ). أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 383.

هاين عرب. (2008). المساعد في المالية الدولية. ملتقى البحث العلمي.

هشام محمد عمارة ايمان عطيةناصف. (2008). مبادئ الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: دار الفتح للتجليد الفني.

الملاحق

اختبار السكون جذر الوحدة Unit Root Test

Null Hypothesis: FDI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.168001	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FDI)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/25 Time: 16:14
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

Null Hypothesis: D(BOP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.817842	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BOP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/25 Time: 16:31
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Null Hypothesis: BOP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.757537	0.3939
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BOP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/25/25 Time: 16:17
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL العلاقة في الأجل القصير

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: FDI
 Exogenous variables: C
 Date: 05/25/25 Time: 17:13
 Sample: 1990 2022
 Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-16.88355	NA	0.277279	1.555091	1.604460	1.567507
1	-13.94385	5.368138	0.234332	1.386422	1.485161*	1.411254*
2	-13.93983	0.006999	0.255801	1.473029	1.621137	1.510277
3	-12.74337	1.976755	0.251992	1.455945	1.653423	1.505610
4	-12.61389	0.202667	0.272754	1.531643	1.778489	1.593724
5	-12.52236	0.135309	0.296741	1.610640	1.906856	1.685137
6	-12.35793	0.228768	0.321530	1.683298	2.028883	1.770212
7	-9.062338	4.298598*	0.266093	1.483682	1.878636	1.583012
8	-8.783479	0.339481	0.287246	1.546389	1.990713	1.658136
9	-6.032154	3.110193	0.251130	1.394100	1.887794	1.518263
10	-3.914934	2.209273	0.233168*	1.296951*	1.840013	1.433529

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: BOP
 Exogenous variables: C
 Date: 05/25/25 Time: 17:15
 Sample: 1990 2022
 Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-256.8564	NA	3.20e+08	22.42229	22.47166	22.43471
1	-246.1436	19.56241*	1.38e+08*	21.57771	21.67644*	21.60254*
2	-245.8664	0.482074	1.47e+08	21.64056	21.78867	21.67781
3	-245.8664	1.26e-05	1.60e+08	21.72751	21.92499	21.77718
4	-244.8552	1.582839	1.61e+08	21.72653	21.97338	21.78862
5	-244.0565	1.180654	1.65e+08	21.74404	22.04026	21.81854
6	-243.3858	0.933043	1.71e+08	21.77268	22.11827	21.85960
7	-240.8432	3.316467	1.51e+08	21.63854	22.03350	21.73787
8	-239.4483	1.698187	1.48e+08	21.60420	22.04852	21.71594
9	-237.8574	1.798412	1.43e+08	21.55282*	22.04651	21.67698
10	-237.7697	0.091489	1.58e+08	21.63215	22.17521	21.76873

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

مؤشرات جودة النموذج

Dependent Variable: BOP
 Method: ARDL
 Date: 05/25/25 Time: 17:22
 Sample: 1991 2022
 Included observations: 32
 Dependent lags: 1 (Automatic)
 Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): FDI
 Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Number of models evaluated: 2
 Selected model: ARDL(1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BOP(-1)	0.798994	0.127612	6.261144	0.0000
FDI	-290.0078	2870.033	-0.101047	0.9202
C	1147.591	3238.432	0.354366	0.7256
R-squared	0.605813	Mean dependent var		1977.531
Adjusted R-squared	0.578627	S.D. dependent var		14956.48
S.E. of regression	9708.729	Akaike info criterion		21.28850
Sum squared resid	2.73E+09	Schwarz criterion		21.42591
Log likelihood	-337.6160	Hannan-Quinn criter.		21.33405
F-statistic	22.28455	Durbin-Watson stat		1.649248
Prob(F-statistic)	0.000001			

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات BOUND TEST

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 1	
Trend type: Rest. constant (Case 2)	
Sample size: 32	
<hr/>	
Test Statistic	Value
<hr/>	
F-statistic	1.037673
<hr/>	

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760
35	3.223	3.757	3.957	4.530	5.763	6.480
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL العلاقة في الأجل القصير

Dependent Variable: BOP				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/25 Time: 16:24				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-592.8206	3879.285	-0.152817	0.8795
FDI	2253.179	2612.028	0.862617	0.3950
R-squared	0.023441	Mean dependent var		1910.939
Adjusted R-squared	-0.008061	S.D. dependent var		14725.90
S.E. of regression	14785.13	Akaike info criterion		22.09932
Sum squared resid	6.78E+09	Schwarz criterion		22.19002
Log likelihood	-362.6388	Hannan-Quinn criter.		22.12984
F-statistic	0.744108	Durbin-Watson stat		0.494619
Prob(F-statistic)	0.394973			